DIVISION LINGUISTIQUE
Section centre des traductions
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau L. 4123

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/50
31 January 1992
ARABIC
Original : SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ١٩ من جدول الاعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

تقرير وضعه السيد ماركو توليو بروني سيلي ، الخبير المستقل ، عن حالة حقوق الإنسان في هايتي ، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/٧٧

المحتويات

	الفقرات	المفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣٣	١
ألف - ولاية الخبير	١ - ٢	١
باء - الانشطة السابقة للخبراء المستقلين	٣ - ٧	٣
جيم - تعيين باركو توليو بروني سيلي خبيرا مستقلا	٨	٤
دال - الانشطة الاولية المضطلع بها بموجب الولاية	٩ - ٣٣	٤
ثانيا - البلد بصفة عامة	٣٤ - ٥٠	٩
ألف - معلومات أساسية تاريخية وسياسية	٣٤ - ٣٣	٩
باء - الحالة الاجتماعية والاقتصادية	٣٤ - ٥٠	١٣
ثالثا - تطورات الحالة العامة في هايتي في عام ١٩٩١	٥١ - ١٠٠	١٨
ألف - من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩١	٥١ - ٨٠	١٨
باء - الحالة في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١	٨١ - ١٠٠	٢٩

GE.92-10309/٢٨٠٨ح

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعا - الخلفية القانونية والأوجه المؤسسية لحقوق الإنسان في هايتي	١٠١ - ١٣٨	٣٦
ألف - دستور عام ١٩٨٧	١٠١ - ١١١	٣٦
باء - برامج الاصلاح التشريعي	١١٢ - ١١٣	٣٨
جيم - النظام القضائي	١١٤ - ١٢٠	٣٨
دال - نظام السجون	١٢١ - ١٢٦	٤٠
هاء - القوات المسلحة	١٢٧ - ١٢٩	٤٢
واو - الاصلاح الزراعي	١٣٠ - ١٣٣	٤٢
زاي - الالتزامات الدولية	١٣٤ - ١٣٥	٤٤
حاء - الحواجز المؤسسية التي تعوق احترام حقوق الإنسان	١٣٦ - ١٣٨	٤٤
خامسا - الجوانب الخاصة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩١	١٣٩ - ١٥٢	٤٦
ألف - انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الريفية	١٣٩ - ١٤٧	٤٦
باء - انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الحضرية	١٤٨ - ١٥٠	٤٨
جيم - التحقيقات التي طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الحكومة اجراءها	١٥١	٤٩
دال - الشكاوى الفردية التي تلقاها الخبير خلال زيارته إلى هايتي	١٥٢	٥٠
سادسا - حالة عمال هايتي المبعدين من الجمهورية الدومينيكية	١٥٣ - ١٧٢	٥١
ألف - الخلفية	١٥٣	٥١
باء - الحالة الراهنة	١٥٤ - ١٦١	٥١
جيم - انتهاك المعايير الوطنية والدولية	١٦٢ - ١٦٧	٥٤
دال - الجهود المبذولة لايجاد حل للمشكلة	١٦٨ - ١٧٢	٥٥
سابعا - الاستنتاجات	١٧٣ - ١٧٤	٥٧
ثامنا - التوصيات	١٧٥ - ١٧٦	٦٠

أولا - مقدمة

ألف - ولاية الخبير

١ - بحثت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والأربعين تقرير الخبير (E/CN.4/1991/33 وAdd.1) واعتمدت بدون تصويت القرار ١٩٩٠/٧٧ المعنون "حالة حقوق الإنسان في هايتي" . وفيما يلي الفقرات ذات الصلة من هذا القرار:

"إذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ،

وإذ تؤكد من جديد أن حكومات جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام ، وهو السيد فيليب تكسييه (E/CN.4/1991/33 وAdd.1) ،

١ - تعرب عن امتنانها للخبير على تقريره وعلى الطريقة التي اضطلع بها بولايته ؛

٢ - تحيط علماً بارتياح بتعاون سلطات هايتي مع الخبير بمناسبة الزيارتين اللتين قام بهما في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ والفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ؛

٣ - تعرب عن ارتياحها للعملية الانتخابية الديمقراطية التي جرت في هايتي يومي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والتي مكنت من أن تتولى السلطة حكومة دستورية وكذلك لإعادة الاقرار الكامل لدستور ١٩٨٧ ؛

٤ - تلاحظ بارتياح انضمام هايتي إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتدعو حكومة هايتي إلى مواصلة عملية التصديق على الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان ؛

٥ - تعرب عن قلقها ، مع ذلك ، لأنه لا تزال توجد تهديدات موجهة إلى الديمقراطية وإلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما تشهد به المذبحة المرتكبة في جرفيه يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛

٦ - تدعو حكومة هايتي إلى تعجيل التحقيقات التي تجري في المذابح الرئيسية ، ولا سيما منها مذابح ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، و١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، و١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، و٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وإلى محاكمة المسؤولين عنها ؛

٧ - تعرب عن قلقها إزاء أعمال العنف التي ارتكبت في المناطق الريفية في هايتي وإزاء عدم فعالية النظام القضائي وتدعو حكومة هايتي إلى

أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكي يحاكم المسؤولون عن أعمال العنف هذه في إطار الشرعية ولكي لا يكونوا موضعاً لأعمال انتقامية غير متحكم فيها ؛

٨ - تعلن عن اقتناعها ، كما يلاحظ الخبير المستقل في تقريره ، بأن من المهم مواصلة إجراء حوار مثمر مع حكومة هايتي الجديدة بغية استمرار تحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي ؛

٩ - ترجو من رئيسها تعيين خبير مستقل لمتابعة تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي والمساهمة في وضع التدابير التي من شأنها الإسهام في التحسينات اللازمة ؛

١٠ - تدعو سلطات هايتي إلى الاستمرار في التعاون مع الخبير المستقل تعاوناً كاملاً ؛

١١ - ترجو من الأمين العام أن يقدم كل المساعدة اللازمة إلى الخبير المستقل لكي يتمكن من الاضطلاع بمهمته ؛

١٢ - ترجو من الخبير المستقل أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولايته إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والأربعين ؛

١٣ - تقرر النظر في تقرير الخبير المستقل في دورتها الثامنة والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان" .

٢ - وفي أعقاب أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في هايتي واعتمدت القرارين ٤٦/٧ المؤرخ في ١١ تشرين الأول/اكتوبر و٤٦/١٣٨ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر . وفي هذين القرارين ، وعلى وجه الخصوص ، أدانت الجمعية العامة بشدة الانقلاب ، واستخدام القوة وانتهاك حقوق الإنسان ، وطالبت بإعادة الحكومة الشرعية ، والإعمال الكامل للدستور ، والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان ، ودعت الخبير المستقل إلى تضمين تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان معلومات عن أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وما تلاها من تطورات . هذا هو الاطار العام والخلفية الأساسية لهذا التقرير . وقد استرشد الخبير بالتوصيات الواردة في القرارين المشار إليهما أعلاه حين قام بزيارة هايتي من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

باء - الأنشطة السابقة للخبراء المستقلين

٣ - أوجزت التقارير عن حالة حقوق الإنسان في هايتي التي تم النظر فيها خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ في تقرير أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان قدم إلى الدورة الثالثة والأربعين ، في عام ١٩٨٧ (E/CN.4/1987/61, paras. 1-5) . وتناول تقرير المقرر الخاص ، بالاضافة إلى تلخيصه للتقارير السابقة ، الأنشطة التي تمت بموجب

الولاية المسندة للجنة وقدم من ثم تلخيصا للحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وقدم عرضا لجهود هذا البلد من أجل الحصول على المساعدات الدولية ، كما تناول التطورات الأخيرة في مجال الحقوق المدنية والسياسية . وأخيراً ، رأى الممثل الخاص أن من المفيد تقديم بيان مختصر لتجربة هايتي في المجالات الدستورية والتشريعية والقضائية والادارية .

٤ - وسعت لجنة حقوق الإنسان بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ إلى مواصلة الحوار مع ممثلي حكومة هايتي ، أملا في التشجيع على تحسين حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذا البلد . واعتمدت اللجنة عدة مقررات لهذه الغاية وقررت أيضا تسمية خبير مستقل ليمثلها ويقدم تقريراً عن انجاز ولايته . وعملا بأحكام تلك القرارات ، تلقت اللجنة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في هايتي أعدت في الأعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ . ودرست هذه التقارير تطور الحالة العامة في هايتي ، وخاصة حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت منذ نهاية نظام دوفالييه في عام ١٩٨٦ ، وصعوبات اقامة المؤسسات الديمقراطية وضمان فعاليتها والاطار القانوني المتعلق بحقوق الإنسان . واحتوت هذه التقارير على مزاعم بتعليق وكبت الحقوق المدنية تعسفا ، وخاصة حرية التعبير والرأي والصحافة ، وحرية التجمع والحق في تكوين النقابات . وتناولت التقارير أيضا الحالات المتكررة للاحتجاز دون توجيه تهمة ، وعدم مراعاة الأصول القانونية وعدم مراعاة الضمانات القضائية واستقلال القضاء . كما تناولت بالتحليل حالات العنف في المناطق الحضرية والريفية وكذلك أصل وتطور ونطاق النزاعات حول ملكية الأراضي .

٥ - وأشارت كافة التقارير تقريبا إلى الأوضاع البائسة في السجون ، وسوء التغذية والرعاية الصحية والافتقار إلى المرافق الصحية فيها ، بالاضافة إلى تعرض المعتقلين للتعذيب ؛ وقد مات العديد منهم نتيجة لظروف السجن ولسوء المعاملة . وذكر أيضا أن شعب هايتي قد حرم بصورة مستمرة من حقوقه السياسية وخاصة من امكانية تنظيم الحملات الانتخابية أو المشاركة الحرة فيها . وزعم أن الانتخابات العامة كانت تجرى بطريقة لا تمت إلى الديمقراطية بصلة بل يصح وصفها بالمزيفة (من الواضح أن الاشارة هنا هي إلى الانتخابات الرئاسية والعامة التي عقدت قبيل انتخابات ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) .

٦ - ويبدو من هذه التقارير أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لم يطرأ عليها أي تحسن خلال السنوات الأخيرة وأن الفقر المدقع قد ازداد بدلا من أن ينخفض . كما أن المناطق الحضرية تفتقر إلى الكهرباء ومياه الشرب ، ويؤثر سوء التغذية على نسبة عالية من السكان ، وتشيع الأمراض المعدية الدمار ، وما زال ٨٠ في المائة من السكان أميين . أما الحالة في المناطق الريفية التي يقطنها ثلثا السكان فأخطر بكثير .

وتبلغ معدلات البطالة وقصور العمالة نسباً تدعو للقلق . وازدادت مؤخرا جرائم المدن .

٧ - واشتمل آخر التقارير ، وهو التقرير المقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين (E/CN.4/1991/33 وAdd.1) ، على دراسة شاملة للانتخابات الديمقراطية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١ بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية . وقد قامت هاتان المنظمتان ، شأنهما شأن منظمات غير حكومية أخرى ، برصد عملية الانتخابات وشهدت لها بالأمانة النسبية .

جيم - تعيين باركو توليو بروني سيلي خبيرا مستقلا

٨ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، عيّن السيد انريكي بيرناليس باليستيروس ، رئيس الدورة السابعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، السيد ماركو توليو بروني سيلي من فنزويلا خبيرا مستقلا للاضطلاع بالولاية المحددة في قرار اللجنة ١٩٩١/٧٧ . وفي رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، أعلم مركز حقوق الإنسان السيد بروني سيلي بأنه قد تم تعيينه خبيرا مستقلا لدراسة تطورات حالة حقوق الإنسان في هايتي . وفي رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ، قبل السيد بروني سيلي بسرور تعيينه وأعرب عن استعداده للوفاء بالمهمة الموكلة إليه . وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أعلم مركز حقوق الإنسان حكومة هايتي بتعيين السيد بروني سيلي خبيرا مستقلا للجنة لدراسة تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي وللمشاركة في وضع التدابير التي تعين على تحسينها .

دال - الأنشطة الأولية المضطلع بها بموجب الولاية

٩ - أعلم مركز حقوق الإنسان الخبير بأن ولايته تشمل زيارة جنيف لعقد مشاورات مع المركز ولتنظيم العمل المسند إليه والاعداد له . وتم بالاتفاق مع الخبير تحديد الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ لمهمة التشاور . وقام المركز ، من جهته ، بإعداد برنامج للمحادثات مع مسؤولي المركز . وبالاضافة إلى المحادثات التي أجراها الخبير مع وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان ومع رئيس قسم الاجراءات الخاصة ، اجتمع إلى جانو هيلير ، موظف الشؤون القنصلية في بعثة هايتي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، ومدير ونائب مدير شعبة العلاقات الخارجية في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ونائب مدير شعبة الحماية الدولية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ونائب مدير مكتب المفوضية الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ومدير المكتب الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ورئيس مكتب

أمريكا اللاتينية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وكريستيان نيلس روبير ، الأستاذ في كلية الحقوق في جامعة جنيف . وأجرى الخبير أيضا محادثات مع ممثلين عن بعض المنظمات غير الحكومية هم: ماريا مارتين ، مستشار منظمة العفو الدولية لشؤون هايتي ، وجاك فيتوري وشارل ريدوري من باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام ، وأداما دينغ ، الأمين العام للجنة الحقوقيين الدولية ، واليخاندرو ارتوسيو المستشار القانوني لهذه اللجنة .

١٠ - وأبلغ مركز حقوق الإنسان حكومة هايتي في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ بأن السيد بروني سيلي يرغب في زيارة هايتي من ٦ آب/أغسطس حتى ٣ أيلول/سبتمبر لانجاز مهمته ورجى من السلطات الموافقة على ذلك . وأجاب وزير خارجية هايتي عن طريق البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، بأن حكومة هايتي توافق تماما على قيام السيد بروني سيلي بمهمته في وقت قريب . إلا أن وزارة خارجية هايتي طلبت مع ذلك تأجيل الزيارة لبضعة أيام بعد ٣ أيلول/سبتمبر . وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه أجاب المركز بأن الخبير قد وافق على السفر إلى هايتي في التاريخ الذي اقترحته الحكومة وذلك بغرض اقامة اتصالات مباشرة وانجاز ولايته ، وأنه سيقوم بزيارته إلى هايتي من ٣ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ برفقة أحد مسؤولي مركز حقوق الإنسان . وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أكدت البعثة الدائمة لهايتي أن حكومة هايتي تتطلع إلى زيارة الخبير في الموعد المتفق عليه .

١١ - وقام الخبير بزيارة هايتي وفق الخطة يرافقه موظف من مركز حقوق الإنسان في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وأقام اتصالات مع السلطات السياسية والادارية والكنسية ومع الهيئات الدبلوماسية والزعماء السياسيين ومديري المنظمات غير الحكومية ، وشاهد آخر التطورات وتابع سير المؤسسات وقام بتقييم حالة حقوق الإنسان منذ بداية السنة .

١٢ - وفيما يخص الاتصالات على صعيد الحكومة ، عقد الخبير اجتماعات عمل مشتركة مع عدد من الوزراء: السيدة دينز فابيين جان - لوي وزيرة الشؤون الخارجية والعبادة ؛ والسيد كارل أوغست وزير العدل ؛ والسيدة بيرتا سيليستان سوربل وزير الشؤون الاجتماعية ؛ والسيد رينيه بروسبير وزير الداخلية . كما اجتمع الخبير إلى السيد ايفانس بول رئيس بلدية بور أو برانس ؛ والسيد ديجان بيلزائير رئيس مجلس الشيوخ ؛ والسيد دولي بروتوس رئيس مجلس النواب ؛ وجميع أعضاء لجنة مجلس الشيوخ لحقوق الإنسان ، وبعض أعضاء لجنة العدل في مجلس النواب ، والسيد اندريه شريلوس رئيس محكمة النقض ، والجنرال راؤول سيدراس القائد الأعلى للقوات المسلحة .

١٣ - واجتمع الخبير أيضا إلى ممثلين عن الكنيسة: الأب المحترم فرويد جان والسيد نيكر ديسابلس عضوا لجنة العدل والسلم ، والراعي سيم مارسيي من الكنيسة البروتستانتية .

١٤ - كما اجتمع إلى عدد من الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في هايتي بمن فيهم السيد راؤول تارديف المدير العام لمكتب منظمة الدول الأمريكية في هايتي ونائبه السيد رولاند روي ، والسيد فولكر هينزبرغ سفير ألمانيا ، والسيد برنار دوسو سفير كندا والمونسنيور لورنزو بالديسيري القائم بأعمال القاصد الرسولي ، والسيد خوسيه دل كارمن اكوستا كاراسكو ، سفير الجمهورية الدومينيكية ، والسيد رافاييل دوفور سفير فرنسا ، والسيدة لزلي م . الكساندر ، القائم بالأعمال وبيل هولي المستشار السياسي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، والسيد سرجيو روميرو سفير المكسيك والسيد لوي لارايين كروز سفير اسبانيا ، والقائمين بأعمال سفارتي بنما وفنزويلا .

١٥ - واجتمع الخبير أيضا إلى سياسيين وزعماء حزبيين هم: السيد جيرار جان شارل من منظمة لافالاس ، والسيد فرنسوا بينوا وطوني فيرديير من "الحركة من أجل تأسيس الديمقراطية في هايتي" ، والسيد أرنولد أنطونان من الحزب التقدمي الثوري الوطني الهايتي ، والسادة ماكس بين وجان اندريه فيكتور وهنري بيكيون من حركة ٢٨ نوفمبر الوطنية للدفاع عن الوطن ، والسيد سيلفيو كلود من الحزب الديمقراطي المسيحي ، والسيد جان باتيست شافان ، من حركة باباي الفلاحية .

١٦ - وتلقى الخبير معلومات من احدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها: المركز الهايتي للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي كان يرأسه حينئذ السيد جان جاك هونورا .

١٧ - وزار الخبير في ٦ أيلول/سبتمبر السجن المركزي في بور أو برانس وسجن سان مارك . ورافقه في زيارته للسجن المركزي السيد راؤول اليزيه ، المسؤول عن ادارة السجون في وزارة العدل . وخلال زياراته المتعددة إلى السجن استطاع الخبير أن يجتمع إلى عدد من مسؤولي السجن والمسجونين وتمكن أيضا من زيارة زنزانات الحراسة المشددة حيث تحدث مع السيد روجيه لافونتان وآخرين من المدانين بجرائم ضد أمن الدولة . واستطاع الخبير أن يلاحظ الظروف المادية في السجون .

١٨ - وأجرى الخبير محادثات خاصة في الفندق الذي نزل فيه مع أقارب بعض السجناء السياسيين . وأخيرا ، قابل عددا من الصحفيين في مؤتمر صحفي دعا إليه عند نهاية زيارته .

١٩ - وبالاضافة إلى ما تلقاه الخبير من معلومات خلال زيارته ، قام بقراءة ودراسة وثائق عديدة من مصادر حكومية وغير حكومية تلقاها خلال السنة من بور أو برانس ونيويورك وواشنطن وجنيف . واستطاع أيضا خلال السنة أن يجتمع إلى الشخصيات الهايتية القيادية أو إلى شخصيات ذات علاقة بالحالة في هايتي كالرئيس جان برتران أرستيد ، والسيدة إلسا بوشيليامبه سفيرة فينزويلا في هايتي ، وأعضاء في مجلس الشيوخ والنواب الهايتيين وأعضاء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان . وقد أسهمت هذه المعلومات واللقاءات في القاء الضوء على حالة حقوق الإنسان في هايتي وفسرت أمورا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة .

٢٠ - وهكذا استطاع الخبير أن يستخلص استنتاجاته الأولية من زيارتيه إلى جنيف وهايتي . ويرى أن ما عقده من اجتماعات في كلا المكانين يستحق ما بذل في سبيلها . ويشعر بالارتياح لما حصل عليه من المعلومات والوثائق المفيدة عن نواح شتى . وكان قد أعرب للسلطات الهايتية في الوقت المناسب ، وقبل انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ، عن سروره لابداء الحكومة استعدادا لاعادة تنظيم القضاء ونظام السجون ولاحالتها إلى الكونغرس مشروع قانون بالفصل بين القوات المسلحة والشرطة . كما أنه أحاط علما مع الارتياح بالمنجزات العديدة التي حققتها والتصريحات التي أعلنتها حكومة الرئيس أرستيد في ميدان حقوق الإنسان: التصديق على الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ؛ وتأسيس لجنة لحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ ، وإنشاء لجنة فرعية لحقوق الإنسان ضمن لجنة العدل في مجلس النواب وإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الأحداث المحيطة بالمذابح الرئيسية المرتكبة واماطة اللثام عنها وبخاصة مذابح ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، و١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، و٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

٢١ - وأكد الخبير في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بور أو برانس وفي المحادثات التي أجراها في هايتي أنه استنادا إلى ما يتوافر لديه من معلومات بذلك التاريخ ورغم ما بذلته حكومة الرئيس أرستيد من جهود خلال الأشهر السبعة التي أمضتها في الحكم ما زال هنالك الكثير مما يتوجب عمله فعليا لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي . وقد أدرك الخبير من واقع زيارته لهايتي الصعوبات الكثيرة التي تعيق عملية تحسين حالة حقوق الإنسان مثل عدم فعالية القضاء وتبعية نظام السجون للقوات المسلحة ، والخلط بين القوات المسلحة والشرطة ، ومشاكل ملكية الأراضي ، واستمرار بعض البنى القديمة على الصعيد العملي "كرؤساء الأقسام" وسطوة الجمود ، والصعوبات الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وجو العنف التقليدي ، والتعصب ، وانعدام التجربة الديمقراطية ، والنزاع بين الفروع المختلفة للسلطة وبين المؤسسات المختلفة نفسها .

٣٢ - وبعد انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر الذي أطاح بالرئيس أرستيد تابع الخبير حالة حقوق الإنسان في هايتي عن كثب . وبصفته أيضا عضوا في لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية فقد زار هايتي بصحبة أعضاء آخرين من اللجنة وموظفين فيها في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ واستطاع اجراء تقييم موقعي للجوانب الحاسمة للأحداث هناك . وقابل في هايتي السيد جان جاك هونورا رئيس وزراء حكومة الأمر الواقع والجنرال راؤول سيدراس والكولونيلات السبعة الذين يؤلفون القيادة العسكرية العليا ؛ وزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية ؛ والزعماء البرلمانيين وبعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ؛ والوزراء وكبار المسؤولين في حكومة الرئيس أرستيد الملتجئين إلى السفارات أو الذين يعيشون بعيدا عن الأنظار بمن فيهم ، السيد رينيه بريغال رئيس الوزراء ، وممثلين عن المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ، وممثلين عن الصحافة ومحطات الاذاعة والنقابات والكنائس وسواها من المؤسسات الحيوية في هايتي . كما أجرى محادثات مع أعضاء البعثة الانسانية لمنظمة الدول الأمريكية . واستمع إلى شهادات مباشرة من الجرحى وضحايا التعذيب والمطاردة وغيرها ومن أقاربهم وأقارب القتلى منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر .

٣٣ - وفي واشنطن ، وهي مقر لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية ، حظي الخبير مرة ثانية بفرصة تلقي المعلومات من الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ومن بعض ممثلي دول أمريكا اللاتينية لدى هذه المنظمة الاقليمية وتبادل الرأي واجراء المحادثات معهم . وعقد الخبير عدة اجتماعات مع الرئيس أرستيد الذي كان في كاراكاس في انتظار تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية الهادفة إلى اعادة الحكومة الشرعية في هايتي .

ثانيا - البلد بصفة عامة

ألف - معلومات أساسية تاريخية وسياسية

١ - عهد الاستعمار

٣٤ - لم تشهد المستعمرة الاسبانية التي أسسها كرستوفر كولومبس في الجزء الجنوبي الشرقي من جزيرة سانتو دومينغو أي تغير أو تقدم حتى القرن الثامن عشر ، بينما حقق الجزء الفرنسي من الجزيرة تقدما هائلا بفضل خصوبة الأرض وأهمية السوق التجارية الفرنسية . فبحلول عام ١٧٩٨ كان التبادل التجاري مع الجزيرة يؤلف ثلث التجارة الخارجية الفرنسية ، ويشمل ، بصفة خاصة ، ثلاثة أرباع الانتاج العالمي من السكر . وبنيت هذه الثروة على أكتاف العبيد المجلوبين بأعداد كبيرة خاصة بعد عام ١٧٤٠ وأكثر من ذلك بين عامي ١٧٨٤ و١٧٩١ وهي الفترة التي بلغ فيها المعدل السنوي ما لا يقل عن ٣٩ ٠٠٠ شخص . وبحلول عام ١٧٨٩ كان ثلثا العبيد البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ من مواليد أفريقيا .

٣٥ - ومن عام ١٧٨٩ إلى ١٨٠٤ وبتأثير من الثورة الفرنسية حصل انهيار في مجتمع سانتو دومينغو (وهو مجتمع منفصل الطبقات في أدنى السلم منه جمهرة العبيد السود يتبعهم صعودا العبيد المحررون ، فالخلاسيون ، فالفقراء من البيض وفي القمة ارستقراطية الكريول) . وقد أدى القتال الفئوي إلى سلسلة من التغيرات العنيفة التي تتالت بسرعة من عام ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ وتبعتها ثورات للعبيد قادها توسان لوفرتور وجان جاك ديسالين وهنري كريستوف: وقد نجح توسان لوفرتور في تحرير العبيد وفي رد الهجمات الانكلو - اسبانية . وقد هزم معاوناه الجنرال ديسالين والجنرال كريستوف الحملة الفرنسية عام ١٨٠٤ وأعلنا الاستقلال كما أعلنا نفسيهما امبراطورين . واستعادت سانتو دومينغو يومئذ اسمها القديم ، هايتي .

٢ - عهد الاستقلال

٣٦ - بعد اغتيال ديسالين الذي رفض الخلاسيون خصوصا دكتاتوريته (امتد حكمه من عام ١٨٠٤ إلى عام ١٨٠٦) استعاد الأسبان الجزء الشرقي من الجزيرة (١٨٠٨) واعترفت بذلك معاهدة باريس لعام ١٨١٤ . أما الجزء الغربي (الذي يشكل اليوم الأراضي الهايتية) فقد كان مسرحا لصراعات داخلية حادة . وفي الشمال قام هنري كريستوف ، الأسود ، بإعلان جمهورية مستقلة انقلبت فيما بعد إلى دكتاتورية . وفي الجنوب قام اليخاندرو بتيون ، الخلاسي ، بتشكيل جمهورية . أما جان بيير بوايه الذي خلف بتيون وحكم من عام ١٨١٨ إلى عام ١٨٤٣ فقد وحد الشمال مع الجنوب عام ١٨٣٠ وفتح الجزء

الشرقي من الجزيرة عام ١٨٢٢ . وبقيت الجزيرة موحدة بين عامي ١٨٢٢ و١٨٤٤ حين تم تقسيمها بشكل دائم إلى دولتين منفصلتين: جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية .

٢٧ - وبعد التقسيم بدأت المشاكل الداخلية تظهر في هايتي ، وكانت السمة البارزة لها هي العنف الحضري والريفي ، ونشبت بعض الحروب الأهلية . وأتى فيما بعد التغلغل الاقتصادي والمالي الأمريكي الشمالي الذي حل محل النفوذ الفرنسي ، وقد وطدت السيطرة الأمريكية الشمالية دعائمها في إطار من عدم الاستقرار السياسي الشديد: ستة رؤساء اغتيل ثلاثة منهم وأطيح بالثلاثة الآخرين على التوالي . واستغلت الفوضى السائدة لتبرير تدخل الولايات المتحدة عامي ١٩١٤ و١٩١٥ . وفيما بعد ، وبعد مغادرة الجنود الأمريكيين في ١٩٣٤ ، بدأت مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي والدكتاتورية العسكرية . ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٧ سيطرت سلسلة من الأنظمة الاستبدادية ومن الأزمات الثورية والانقلابات العسكرية .

٣ - <u>التطور السياسي: من دكتاتورية دوفالييه إلى الانتخابات الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١</u>

٢٨ - في عام ١٩٥٧ ، انتخب فرانسوا دوفالييه رئيسا واستخدم السود كقاعدة لسلطته ضد الارستقراطية الخلاسية بهدف فرض حكمه المطلق على المجتمع بكامله . وقام دوفالييه المسمى "بابا دوك" بإعلاء شأو الهوية الزنجية وأعاد لطقوس "الفودو" مكانتها ، ودخل في نزاعات مع الكنيسة وزعزع سلطة الجيش بدعم من ميليشيا "التونتون ماكوت" المؤلفة من زنوج يجندون من مناطق الريف ويملكون السلطة والتنظيم والموارد لممارسة القمع والدعاية .

٢٩ - ومات "بابا دوك" عام ١٩٧١ وخلفه ابنه جان كلود دوفالييه الذي اتخذ لنفسه بدوره لقب الرئيس مدى الحياة والذي ورث نظاما راسخ الأركان . وثبت "بيبي دوك" دوفالييه سلطته وبدأ برنامجا طموحا للتنمية الاقتصادية بدعم من المستثمرين الأجانب وقام ، على الأقل في بداية حكمه ، بتحرير الأوضاع السياسية بعض الشيء (أطلق سراح معظم السجناء السياسيين ، وأعطى حرية نسبية للصحافة ، وغير ذلك) . إلا أنه منذ عام ١٩٧٩ دخلت الأوضاع السياسية مرحلة من النزاعات والأزمات حتى ضمن إطار نظام دوفالييه . وبالرغم من محاولته اعادة الديمقراطية إلا أنه لم يكن مستعدا للتخلي عن منصبه كرئيس للدولة مدى الحياة . وهكذا بدأت فترة جديدة من القمع كانت السلطات خلالها تقدم الوعود بالديمقراطية تارة وتمارس الملاحقة والاعتقال والرقابة تارة أخرى . وتعاظم السخط بين مختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك القوات المسلحة . وأدت مظاهرات الاحتجاج التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ونظمتها المجتمعات

المحلية الشعبية ، إلى سقوط جان كلود دوفالييه . وشكل هروبه إلى فرنسا يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ نهاية نظام امتد ثلاثين عاما (١٤ منها تحت سلطة فرانسوا دوفالييه و١٦ تحت حكم جان كلود دوفالييه) ، بعد أن ثبت عجزه عن تجديد ذاته وفقد كل دعم شعبي أو مؤسسي .

٣٠ - وبعد سقوط نظام دوفالييه تم تشكيل مجلس حكومي وطني برئاسة الجنرال هنري نامفي وكانت غاياته المعلنة تحقيق انتقال ناجح إلى الديمقراطية . إلا أن هذه الحكومة المؤقتة كانت لأسباب عديدة في غاية الضعف وتفتقر إلى الثقة في الداخل والخارج على حد سواء . واتهم المجلس بالجمود وبأنه متأثر بالماضي الدوفالييري وبأنه سمح بهرب الأشخاص المسؤولين عن جرائم خطيرة ضد حقوق الإنسان إلى الخارج بل وبتسهيل هربهم وغير ذلك . وبعد انتخاب الجمعية التأسيسية والموافقة على دستور عام ١٩٨٧ ، على أثر الاخفاق الأولي في اجراء الانتخابات (التي علقت بسبب مذابح ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) أجريت انتخابات رئاسية وعامة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وفي هذه الانتخابات التي قاطعتها أحزاب سياسية كثيرة وكان الاقبال على المشاركة فيها محدودا ، فاز لزلي مانيغا الذي أعلن رئيسا وتسلم منصبه في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

٣١ - وحدثت أزمة سياسية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ عندما أصدر الرئيس مانيغا أمراً بإقالة الجنرال نامفي من الخدمة واحالته على التقاعد بتهمة اتخاذ قرارات بنقل بعض الضباط دون استشارته . وفي ليلة ١٩/٢٠ حزيران/يونيه حدث انقلاب كانت نتيجته نفي مانيغا وعودة نامفي إلى الرئاسة . ولم ينجم عن الانقلاب سوى تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية . ومنذ تلك اللحظة تزايد عدد الشكاوى بشأن حالات الاختفاء والتعذيب والاعتقالات التعسفية والقمع وغيرها . وأدت مذبحة كنيسة سان جان بوسك في بور أو برانس في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ التي قتل فيها العديد من المصلين الذين كانوا يحضرون قداسا إلى سقوط الجنرال نامفي وإلى الانقلاب العسكري يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ الذي حمل الجنرال بروسبير آفريل إلى السلطة . ونتيجة للضغوط المحلية والخارجية ولمناخ العنف الذي بدأ مع بداية عام ١٩٩٠ اضطر الجنرال آفريل نفسه أيضا إلى مغادرة البلاد في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠ . وعينت حكومة مؤقتة جديدة .

٣٢ - واجتمعت الحكومة المؤقتة برئاسة السيدة إرشا باسكال ترويو ، وهي قاضية في محكمة النقض ، وقامت بتنظيم انتخابات رئاسية وعامة (بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة ، ومن منظمة الدول الأمريكية ومن الحكومات الديمقراطية الصديقة) أجريت في جو سياسي مشحون للغاية تتميز باستمرار الصراع بين السلطة التنفيذية ومجلس الدولة وبالنقد اللاذع من قبل الأحزاب السياسية للحكومة وللمجلس الانتخابي المؤقت ، وبالخطر

الماثل على العملية السياسية الناجم عن وجود روجيه لافونتان وويليام ريفالا في هايتي ، اللذين يشتبه الزعماء السياسيون بصلتهما بالنظام السابق وبالقوات المسلحة وبكونهما داعيتي عنف يعارضان الحل الديمقراطي . وبالرغم من التوتر ، أمكن مواصلة تنفيذ البرنامج الانتخابي الذي وضعه المجلس الانتخابي المؤقت .

٣٣ - وأخيرا ، وفي مناخ يتصف بدرجة من التوتر السياسي والاجتماعي ، عقدت الانتخابات فعلا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأدت إلى فوز الرئيس جان برتران أرستيد ، وإلى إقامة دولة سيادة القانون التي حازت على الاعتراف الوطني والدولي وإلى تأسيس ديمقراطية ممثلة للشعب . وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أطاح انقلاب بالرئيس أرستيد الذي اضطر إلى مغادرة البلاد إلى المنفى . و"اختار" الكونغرس رئيسا جديدا وعين جان جاك هونورا رئيسا للوزراء . وبقي الجنرال راؤول سيدراس ، وهو الزعيم الظاهر للانقلاب مسؤولا عن القوات المسلحة وممسكا بالسلطة الفعلية .

باء - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٤ - في عام ١٩٩٠ ، كان عدد السكان نحو ٦,٥ مليون نسمة يعيشون على ٢٧ ٥٥٠ كيلومترا مربعا (بما فيها جزيرتا تورتوغا وغوناف) . ويشكل أهل الريف ٧٢ في المائة من مجموع السكان وأهل الحضر ٢٨ في المائة . وفي السنوات الأخيرة ، شهدت البلاد هجرة أعداد كبيرة من الريف إلى المدن . وكان معدل الزيادة السكانية ١,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠ . وقد أدى هذا النمو الديمغرافي على هذه الرقعة الصغيرة من الأرض ، اضافة للركود الاقتصادي إلى هجرة واسعة . وأخذت حركة الهجرة هذه أشكالا مختلفة: هجرة محلية من الريف إلى المدن (انقلبت إلى الاتجاه المعاكس بعد أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، إذ تشير الاحصاءات الرسمية إلى عودة نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من بور أو برانس إلى المناطق الريفية) ؛ وشتات في كافة أرجاء العالم ؛ وفي السنوات الأخيرة ، وخاصة منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، خروج جماعي سري بالقوارب .

٣٥ - ويشمل الشتات الهايتي اليوم ما يزيد عن مليون نسمة أصبح منفاهم المؤقت بالتدريج نهائيا . ويعيش معظمهم في الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وثمة جاليات هايتية كبيرة في كوبا ، وجزر البهاما وفرنسا ، وجزر الهند الغربية الفرنسية ، وغيانا وفنزويلا ، والمكسيك . وتتشعب أسباب ونتائج الهجرة الهايتية ، فهي رد فعل للضغط السكاني والظروف المعيشية السيئة ونشدان العمل والفرص . وتحرم الهجرة البلاد من مواردها البشرية الضئيلة وتزعزع الوحدة الأسرية . وتشكل الهجرة اليوم نسبة كبيرة من حصيلة العملات الأجنبية الناجمة عن

التحويلات من الخارج . وأخيرا وفرت الهجرة صمام أمان سياسي كسبيل للهرب من الملاحقة والقمع السياسيين .

٣٦ - وفي المجال الاقتصادي ، استطاع القطاع الزراعي الدينامي نسبيا أن يحقق زيادة في الانتاج خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ لأغراض الاستهلاك المحلي وللتصدير . إذ ارتفع اجمالي انتاج الأرز والذرة والبقول والموز بنسبة ٢,٣ في المائة . إلا أنه ثبت أن هذا النمو الزراعي لم يكن كافيا لتلبية الطلب المحلي مما سبب ارتفاعا في أسعار المنتجات الزراعية . وكان معدل زيادة منتجات التصدير حتى أقل من ذلك: ٣,٣ في المائة في حالة البن ، و٠,٨٣ في المائة لقصب السكر و٠,٢ في المائة للكاكاو .

٣٧ - أما انتاج الكهرباء فمنخفض جدا . ففي عام ١٩٨٦ لم تكن الكهرباء متاحة إلا لـ ١٠ في المائة من سكان البلاد وبصفة أساسية في بور أو برانس ، التي كانت الكهرباء تصل إلى ٤٥ في المائة من سكانها ، مقارنة بنسبة ٣ في المائة فقط في بقية البلاد . وفي هذا المجال لم يطرأ أي تغيير على هذه الأرقام . وتتصف الصناعة الهايتية بانعدام القدرة التنافسية من زاوية الأسعار والجودة على حد سواء . وقد طرأ تراجع مطرد على صناعة التجميع في المخازن الجمركية منذ عام ١٩٨٦ نتيجة لسقوط دوفالييه . وتشمل أسباب التراجع انعدام الأمن والمطالبات برفع الأجور ، والاضطراب السياسي ، والعنف والانخفاض النسبي في القدرة التنافسية بالمقارنة مع جيران هايتي في منطقة البحر الكاريبي .

٣٨ - وهيكل الاستيراد والتصدير القائم هو هيكل الاقتصاد الحر . وتؤلف واردات المنتجات الغذائية ٢٥ في المائة من مجموع البضائع المستوردة ، والوقود ٢١ في المائة والسلع المصنعة ومعدات النقل ٣٧ في المائة منها . وتمثل الصادرات الزراعية ، وأهمها البن والكاكاو ، ٣٣ في المائة من مجموع الصادرات والسلع المصنعة ٦٧ في المائة منها . وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ تراجعت الواردات بنسبة ٢٤ في المائة والصادرات بنسبة ٢٩ في المائة . وصاحب التراجع في التجارة عدد من التغيرات الهيكلية . إذ هبطت نسبة البضائع المصنعة المستوردة بنسبة ٤٣ في المائة ، ومعدات النقل بنسبة ٣٥ في المائة بسبب المستوى المنخفض للأنشطة في الصناعة التجميعية . وطرأ أيضا هبوط كبير على صادرات المنتجات الزراعية الرئيسية - البن والكاكاو - بنسبة ٤٦ في المائة كما انخفضت صادرات الصناعات الصغيرة بنسبة ٨١ في المائة .

٣٩ - وفيما يخص العمالة ، فإن البيانات المقدمة من "ادارة التأمينات ضد الحوادث والمرض وتأمين الأمومة في مجال الصناعة" عن العاملين بأجر تفصح عن هبوط قدره ٢,١

في المائة تقريبا في مجموع عدد المشتركين في التأمينات . ولم تطرأ أية تغييرات جوهرية فيما يبدو على حالة العمالة في المدن الاقليمية . وكان ثمة درجة من الاستقرار عمليا في كافة قطاعات الأنشطة المدروسة . وفي بور أو برانس كانت التطورات سلبية في مجملها: ذكرت المطالبات بزيادة الأجور والعنف والتوتر الاجتماعي كأسباب للتسريح الجماعي للعمال والموظفين .

٤٠ - ويبلغ معدل الأمية العام في البلاد ٧٨ في المائة ويصل إلى ٩٠ في المائة في المناطق الريفية حيث يعيش معظم السكان . وما زالت نسبة الأمية في هايتي هي أعلى نسبة في المنطقة . وقد ارتفع عدد طلاب التعليم الابتدائي بنسبة ٧,٤١ في المائة بالمقارنة مع ١٩٨٨-١٩٨٩ مما رفع معدل الزيادة في السنوات الخمس الأخيرة في المتوسط إلى ٨,٥٣ في المائة . كما ازداد عدد المعلمين بنسبة ٥,٨٤ في المائة . وليست الحالة أفضل في التعليم الثانوي: فنسبة الالتحاق منخفضة ؛ وفي السنتين الأخيرتين ، ازداد عدد المدارس الثانوية الخاصة بنسبة ١٣,٧٦ في المائة بينما بقيت أعداد المدارس الحكومية على حالها . وقد ازداد عدد الطلاب في مدارس القطاعين الخاص والعام بنسبة ٨,١ في المائة و٧,٨ في المائة على التوالي .

٤١ - أما الحالة الصحية فحرجة . ذلك أنه ليس لدى مؤسسات الرعاية الصحية حتى ولا أبسط الموارد المادية والبشرية والمالية . والمستشفيات غير كافية لسكان يزيد عددهم عن ٦ ملايين نسمة وهي سيئة التجهيز وتفتقر إلى الأدوية . فهنالك سرير لكل ٢ ٠٠٠ شخص والمعدات قديمة ومهترئة . يضاف إلى ذلك أن المستشفيات والمراكز الصحية موزعة بدون نظام في أرجاء البلاد ، مع تركيز شديد في الغرب وخاصة في العاصمة . أما المستشفيات والمراكز الصحية القليلة المقامة في المناطق الأخرى فهي موجودة أيضا في المدن . ونتيجة لهذا لا يتلقى الفلاحون ، الذين يؤلفون ٨٠ في المائة من السكان ، عمليا أي رعاية صحية . ويوجد ١,٨ طبيب لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان ، و٠,٨ طبيب أسنان ، و١,٩ ممرضة ، و٣,٦ مساعد تمريض . ورغم عدم كفاية الموارد المادية والبشرية لقطاع الصحة ، فإن ميزانية وزارة الصحة لا توفر إلا ٥٠ في المائة من الأموال اللازمة لدفع أجور العاملين ولتغطية نفقات العمليات وشراء المعدات ، أما الفرق فتوفره المنظمات الخاصة الوطنية والدولية والهيئات الحكومية الدولية .

٤٢ - وحالة الاسكان في هايتي حرجة أيضا . ويوجد عشرات الأحياء الفقيرة غير الصحية في كافة أرجاء البلاد . ولا تصل الكهرباء ولا المياه ولا شبكات المجارير إلى المساكن المهترئة وغير الصحية . ولا تتوفر الموارد الكافية لبناء مساكن ذات كلفة منخفضة يضاف إلى ذلك أن الايجارات مرتفعة نسبياً ، ولا يوجد أي استثمار هام عام أو خاص في مجال الاسكان .

٤٣ - أما الفوارق الاجتماعية فكبيرة جدا . وتؤثر البطالة على نحو ٤٠ في المائة من قوة العمل في البلاد ويسود نقص العمالة في المناطق الحضرية والريفية . والفرق هائل بين الجماهير التي تعيش في فقر لا يصدق وأصحاب الامتيازات الذين يبدو أسلوب عيشهم في منتهى الترف والاسراف . وقد ازدادت هذه الفروق سوءا منذ سقوط دكتاتورية دوفالييه بسبب التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية الناتج عن انعدام الاستقرار السياسي والعنف اللذين أبعدا المستثمرين الأجانب وقلصا من أنشطة الشركات وعن التهريب المنتشر تقليديا في هايتي والذي يزيد من ثروة الأقوياء ؛ ومؤخرا زاد التهريب سوءا بتواطؤ الشرطة والجيش . وتشير التقديرات إلى أن ٢٠ في المائة من حجم الواردات منذ عام ١٩٨٧ يتألف من بضائع مهربة . ومع ذلك فقد أدى التهريب إلى خفض تكاليف المعيشة وساعد جزئيا في الحد من الشكوى والاحتجاج في الأوساط الحضرية . إلا أنه ، بالمقابل ، دمر صناعة بعض السلع وزاد من حدة التنافر بين المدينة والريف وترك آثارا حادة على الشركات المنتجة للسوق المحلية ، وأنقص من موارد الدولة وزاد من مستوى البطالة المرتفع .

٤٤ - وهايتي بلد شديد التدين . وقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في اعطاء شعب هايتي صفاته المميزة . فكانت عاملا أساسيا في النضال من أجل التحرير الذي توّج في عام ١٨٠٤ بإعلان الاستقلال . وخلال فترة رئاسة أسرة دوفالييه (١٩٥٧-١٩٨٦) تمت صياغة علاقات جديدة بين الكنيسة الكاثوليكية وأصحاب السلطة ؛ واستخدم فرانسوا دوفالييه رجال الدين الهايتيين لدعم نشاطه السياسي ، وتعزيز نظامه وحماية مصالحه . وبعد سقوط حكم دوفالييه ابتعدت الكنيسة الكاثوليكية عن الظهور وتجنبت التدخل المباشر في السياسة . وسعت منذئذ إلى الحفاظ على وحدتها التي تتهددها دوما الأنشطة الدؤوبة لدعاة اللاهوت التحرري وزعماء "كنيسة العامة" (الكنيسة الشعبية) . وفيما عدا أنشطتها المعتادة ، تحصر الكنيسة نفسها بالعمل الاجتماعي وتلعب دورا متحفظا كضامن للتغيير . وفي المجال الاجتماعي ، تقوم الكنيسة بتنفيذ مشروع لتعليم القراءة والكتابة لثلاثة ملايين هايتي في غضون خمس سنوات . وبعد حرق الكاتدرائية ومقر القاصد الرسولي وأحداث ٦ و٧ كانون الثاني/يناير وطيلة فترة حكم الرئيس أرستيد لزمت الكنيسة جانب الحذر وتوقي التهديدات الموجهة إليها .

٤٥ - وبدأت فترة توسع البروتستانتية وتعزيزها بوصول "المجيئيين" في عام ١٩٠٥ ، وقبل كل شيء مع احتلال الولايات المتحدة للبلاد (١٩١٥-١٩٣٤) الذي عزز النفوذ الأمريكي . واليوم يقوم على رعاية أتباع البروتستانتية من السكان ألف من القساوسة ومعلمي الديانة . وتشارك الكنائس البروتستانتية بفعالية في عدد من الأنشطة كالتعليم: ٠٠٠ ٥٠ شخص مسجلون في مدارس "جيش الخلاص" وفي المدارس الابتدائية التابعة

للكنيسة الميثودية . كما تنشط هذه الكنائس في القطاعات الأخرى كالصحة والتغذية والعمل الاجتماعي عموما .

٤٦ - ولطقوس "الفودو" أهمية دينية واجتماعية وسياسية خاصة في هايتي . فقد لعب مركز "أويده" (الواقعة اليوم في جمهورية بنن المعروفة باسم داهومي سابقا) الذي استخدمه الفرنسيون كميناء لتجارة العبيد في القرن الثامن عشر دورا هاما في تحديد التشكيل الاثني لهايتي مستقبلا . فمعتقدات العبيد التقليدية تعود بجذورها إلى أصولهم في توغو وداهومي ، وكانت طقوس "الفودو" وسيلتهم الوحيدة لتأكيد ذواتهم في وجه مالكي المزارع البيض وفي وجه السلطات القائمة . ومسألة "الفودو" في هايتي مرتبطة بفترة الفتح واستقدام العبيد . و"الفودو" مجموعة من المعتقدات والطقوس ذات الأصل الأفريقي المتداخلة تداخلا وثيقا مع الطقوس الكاثوليكية والتي تشكل ديانة أغلبية فلاحي هايتي وطبقتها العاملة في المدن . وتشتق كلمة "فودو" من كلمة "فودون" التي تعني القداسة في لغتي الإيوي والفون (المستخدمتين في توغو وبنن) . أما الهونغان (الكهنة) والمامبو (الكاهنات) فمعظمهم من أهل الريف ويتلقون العقيدة عن آبائهم ويتجلى لهم الهاتف في الأحلام . وتشمل العقيدة شعائر للتلقين (تجري عادة في معبد أو مزرعة) وطقوسا (للفودو ضربان من الطقوس: طقس "الرادا" (الذي يعود في أصله إلى مملكة "أردا" (اللادا) في داهومي) وطقس "البترو" الذي يعود في أصله إلى جهة الجنوب (غابون والكونغو وأنغولا) . وينتشر في الريف الهايتي الاعتقاد بالزومبي (الميت الحي) اضافة إلى الايمان بالمسخ في صورة ذئب و"الباكالوس" (الأشباح الشيطانية) .

٤٧ - وفي الوقت الحالي ، تواجه هايتي عجزا في تلبية الاحتياجات الأساسية . فمن حيث الدخل يأتي ترتيب هايتي بعد أفقر بلدان آسيا وأفريقيا ، والنمو الاقتصادي عند أدنى حد ، وعمليا لا يجري استخدام أي من المدخلات الضرورية للانتاج مثل الأسمدة والتكنولوجيا والطاقة ؛ وامدادات الغذاء نادرة ، ومعدل وفيات الأطفال عال ، والالتحاق بالمدارس الثانوية قليل . وبالكاد بدأت هايتي تخرج من ركود الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ حين شهدت أزمة اقتصادية جديدة واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالهبوط . أما البطالة التي تزداد سوءا وخاصة في المدن فقد طالت فعلا ما يزيد عن ٣٠ في المائة من السكان في عمر العمل . واضافة إلى الارتفاع في الأسعار ، تدهورت الخدمات الاجتماعية تدهورا حادا . وقد حالت قلة القدرات الادارية والتنظيمية ونقص الأموال دون نجاح الجهود الهادفة إلى كسر هذه الحلقة المفرغة . ومما زاد في تفاقم الأزمة الواسعة الانتشار عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٦ . وزاد الانقلاب ضد حكومة أرستيد الطين بلة بسبب توقف كافة أشكال التمويل وبرامج المساعدة الخارجية .

٤٨ - وفي المجال السياسي ، يمكن القول بأن العدالة ، والسلامة الشخصية والشرطة هي أولويات الحكومة الهايتية . والعدالة هي القطاع الأهم لأن التأسيس السليم للديمقراطية يتوقف على نجاح الاصلاحات في نظام العدالة الذي يتسم حاليا بعدم الكفاءة وبالفساد الواسع النطاق في أجهزته المختلفة وينبغي أن تركز التدابير والاصلاحات على تدريب القضاة والمحامين وعلى اقامة ادارة قضائية مستقلة وعلى صبغ نظام السجون بالصبغة الانسانية . اضافة إلى ذلك ، فإن قوات الشرطة في هايتي غير مدربة لحماية حياة البشر وضمان سلامة السكان . أما الجيش الذي أوكلت إليه بعض مهام الشرطة فلا هو مجهز ولا مدرب على النحو المناسب للقيام بمهامه . لذلك فمن الضروري تزويد هايتي بالمساعدة على اعادة تنظيم وزارة العدل ، وهي المسؤولة بموجب الدستور عن الشرطة ، على أن يخصص جزء من المساعدة لاعطاء الأولوية للشرطة ، لتدريب أفرادها واعداد ضباطها المحترفين لتسلم هذه المهام تدريجيا من الجيش .

٤٩ - وفي مجال الخدمات الاجتماعية ، فإن ما تحتاجه هايتي على سبيل الأولوية يندرج في ميدان التعليم الأساسي ، والرعاية الصحية الأولية ، والعمالية ، وتوفير امدادات المياه الأساسية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . وعموما فإن عدد الطلبة في المدارس في أدنى المستويات فخمسون في المائة من الأطفال في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس الابتدائية . وتفيد الأرقام الرسمية أن نسبة الأمية تبلغ ٨٥ في المائة . أما فيما يخص التعليم ما قبل المدرسة فلا يذهب إلى مؤسسات رياض الأطفال إلا ١٠٠ ٠٠٠ طفل من أصل ١ ٣٤٠ ٠٠٠ طفل ، أي ١٠ في المائة منهم فقط . ويداوم في المدارس الثانوية ٢٨ في المائة فقط من الأطفال الذين هم في سن الدراسة الثانوية . وليس لدى سبعين في المائة من المعلمين أية مؤهلات مهنية أو أن مستوى تدريبهم غير كاف . ونظام التعليم متخلف ؛ ومعظم الأبنية المدرسية مهترئة أو غير صالحة . ونظرا لهذه الحالة ، فإنه ينبغي من ثم توفير المساعدات الدولية من أجل تطوير برامج متكاملة للتعليم النظامي بغرض تحقيق نسب التحاق عالية بالمدارس الابتدائية .

٥٠ - وتوفير الرعاية الصحية الأولية هو أسرع الطرق أمام هايتي لتحسين الحالة الصحية المتردية لغالبية سكانها . فهايتي لم تبلغ بعد حتى الحد الأدنى من المستوى الصحي . ففي عام ١٩٩٠ لم يكن بإمكان ١,٨ مليونا من السكان الوصول إلى الخدمات الصحية وكان معدل وفيات الأطفال هو أعلى معدل في القارة . وثمة نقص حاد في المرافق الصحية ، وكميات الغذاء غير كافية ، ويفتقر ٣,٨ مليون شخص لمياه الشرب . وفي مثل هذه الظروف ، تصبح الأولويات الملحة هي توفير مياه الشرب ، واقامة البنى الصحية الأساسية ، وتحسين الحالة الغذائية إذا ما أريد منع المزيد من التدهور في صحة السكان .

ثالثا - تطورات الحالة العامة في هايتي في عام ١٩٩١

ألف - من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩١

٥١ - سيطرت الأعمال التحضيرية للانتخابات ثم الانتخابات ذاتها على تطورات عام ١٩٩١ وتوجت بفوز الرئيس أرستيد الذي تسلم منصبه في شباط/فبراير . وقامت بتنظيم الانتخابات الحكومية التي كانت ترأسها السيدة إرتا باسكال ترويو التي قبلت مؤقتا بمنصب الرئاسة في ١٣ آذار/مارس لتحل محل الجنرال بروسبير أفريل عملاً بأحكام دستور عام ١٩٨٧ ، الذي ينص على انه في حال شغور منصب رئيس الجمهورية فإن رئيس محكمة النقض يشغله مؤقتا . وجرت الانتخابات بنجاح يومي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ باشراف ومساعدة من الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومؤسسات وحكومات ديمقراطية وانتهت إلى فوز جان برتراند أرستيد الذي حصل على أغلبية كبيرة هي ٦٤,٤٨ في المائة من الأصوات . وجاء في المركز الثاني مارك بازان الذي حصل على ١٤,٣ في المائة من الأصوات يليه ديجوا الذي حصل على ٤,٨٨ في المائة وهوبير دو رونسيراي الذي حصل على ٣,٤٤ في المائة وسيلفو كلود الذي حصل على ٣ في المائة . أما المرشحون الستة الآخرون فقد حصل أحسنهم ترتيبا على ١,٨٣ في المائة من الأصوات وآخرهم على ٠,٦٣ في المائة منها . ولن يتناول هذا التقرير المرحلة التحضيرية للانتخابات أو الانتخابات نفسها لأنها تنوولت بالتفصيل في التقرير السابق (E/CN.4/1991/33 وAdd.1) .

٥٢ - وقبل تسلم الرئيس المنتخب جان برتران أرستيد منصبه وفي ليلة ٧/٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حدث انقلاب تزعمه روجيه لافونتان الرئيس السابق للتونتون ماكوت ووزير الداخلية السابق في حكومة جان كلود دوفالييه ، إذ قام مع ٣٠ من شركائه بالاستيلاء على دبابة للجيش واعتقال الرئيسة المؤقتة في منزلها ونقلها إلى قصر الرئاسة حيث أعلن نفسه رئيسا بعد ارغام السيدة ترويو على توقيع كتاب استقالة . وبفضل التعاون بين السكان والقوات المسلحة تم القضاء على المحاولة الانقلابية بعد ساعات من بدئها . واعتقل روجيه لافونتان صباح ٧ كانون الثاني/يناير وسلم إلى السلطات القضائية كيما يحاكم هو وشركاؤه من المتآمرين وتصدر الأحكام بحقهم . وقد أدى الانقلاب الفاشل إلى تكهنات حول التحضير له والصلات الممكنة مع القطاعات الأخرى وحول السهولة التي استطاع بها المتآمرون الاستيلاء على القصر الوطني .

٥٣ - وثمة حادث خطير آخر جرى قبل الانتخابات العامة التي كان من المقرر أن تجري يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ هو المذبحة التي حصلت في ١٧ كانون الثاني/يناير وذهب ضحيتها فلاحون في قرية جرفيه في القسم الخامس لسان مارك في بوكوزيل الدنيا في

جونبي مقاطعة أرتيبونيت . وهذا النزاع الذي يتصل بصدام بين اثنين من كبار الملاك ، ثم عرضه مطولا في التقرير السابق (E/CN.4/1991/33/Add.1, paras. 23-35) .

٥٤ - ومنذ البداية أي منذ ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، كان ينظر إلى حكومة الرئيس أرستيد على انها تمثل نهاية فترة طويلة من الدكتاتوريات وبداية ظهور شكل جديد من السلطة: وكان حلف اليمين من قبل أول رئيس في تاريخ هايتي ينتخب ديمقراطيا وبمشاركة شعبية كبيرة مصدر أمل لكافة من أرادوا التغيير إلى الديمقراطية على قاعدة من الحرية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية . وبسبب خلفيته الاجتماعية ولأسباب عديدة أخرى ، جسد أرستيد هذه الآمال ؛ وأصبح رمزا لمقاومة الحكومات السالفة الموروثة عن الاستعمار والعبودية والدكتاتورية . فبعكس الأغلبية الساحقة للزعماء السياسيين حتى ذلك الوقت تم اختيار أرستيد بانتخاب شعبي . وقد صعد من القاعدة ، من خلال أعماله الرعوية والاجتماعية اليومية . فهو لا ينحدر من طبقة السياسيين التقليديين ولا من البورجوازية أو القوات المسلحة ، بل هو من أصل فلاحي ومن جيل نشأ تحت حكم الدوفاليين ، وهو ملتزم بالكفاح ضد "الماكوتية" ، والجهر بما يتعرض له الشعب من مظالم ، والدعوة إلى القيم الديمقراطية . يضاف إلى ذلك انه بحكم كونه رجل دين استطاع أن يفيد بعض الشيء من الحماس الشعبي الذي ولدته الكنيسة منذ عام ١٩٨٣ حين انتقد البابا يوحنا بولص الثاني خلال زيارته هايتي الدكتاتورية وطالب بتغيير في المنحى السياسي والاجتماعي في اتجاه الديمقراطية والعدالة في هايتي .

٥٥ - وكان على الرئيس أرستيد خلال فترة حكمه أن يتصدى لقوى وضغوط وصعوبات ومطالب مختلفة (أ) كان أولها جميعا رد الفعل الطبيعي للقوات المسلحة التي كانت تنظر إلى الحكومة المدنية المنتخبة شعبيا على انها تحد لسلطتها السياسية التقليدية ؛ (ب) ويلي ذلك ، كهنوت الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان ذاته الذين لم يكن بوسعهم الوقوف مكتوفي الأيدي إزاء ما يتعرضون له من اعتداءات كحرق مقر المؤتمر الأسقفي والكاتدرائية التي زعم ان مؤيدي أرستيد تسببوا بها أو ازاء المواقف والتصريحات التي أفصح فيها أرستيد عن نفسه كداعية للاهوت التحرري ؛ (ج) القطاعات المحافظة التي أدركت الأخطار المحدقة بمصالحها من جانب حكومة تعد باصلاحات اجتماعية واقتصادية بل وتستعد للشروع فيها ؛ (د) قطاعات الدوفاليين وخاصة من التونتون ماكوت المطاردين والمتهمين بارتكاب الجرائم في ظل الحكومات السابقة بل وحتى خلال فترة الحكومات التي قامت بعد دوفالييه . وكان على حكومة أرستيد أيضا أن تواجه عددا من المشاكل السياسية والمؤسسية: (أ) النقمة في أوساط الأحزاب السياسية وزعمائها بسبب النتائج الهزيلة في الانتخابات بعكس نسبة الأصوات العالية التي نالها أرستيد ؛ (ب) التناقضات الداخلية ضمن الجبهة السياسية الفعلية التي أوصلته إلى السلطة والتي بدأت تظهر فيها فعلا طموحات ونزاعات سياسية بين الفرقاء ؛

(ج) مواطن الضعف الادارية لدى حكومة أرستيد المؤلفة بشكل رئيسي من أفراد لا يملكون إلا خبرة ضئيلة في إدارة الشؤون العامة ؛ (د) الآمال المتعاظمة للسكان الذين أخذوا ، مع نفاذ الصبر الطبيعي لدى من يرجون تحسين أوضاعهم المعيشية غير المستقرة ، يطالبون بسياسات فورية وجريئة وببرامج رعاية اجتماعية واسعة النطاق ؛ (هـ) المؤامرات التي يغذيها من داخل البلاد وخارجها من طردوا من السلطة ؛ (و) وأخيرا ، الانتقادات الموجهة إلى حكومة أرستيد من القطاعات المختلفة والتي تنحى باللائمة عليها لانعدام أي برنامج محدد لديها ولغياب أي مشروع اجتماعي أو تنظيم ملائم عندها . وكان ثمة اساءة استعمال للسلطة من قبل السلطة التنفيذية التي لم تول اعتبارا للسلطات والمؤسسات الأخرى .

٥٦ - وأعلن الرئيس أرستيد عند تسلمه منصبه انه لا توجد حاجة ملحة لوضع خطة عمل تحدد وترسم القواعد الاجرائية والعلاقات بين الحكومة والقوى السياسية الأخرى ومؤسسات البلاد ككل . وأكد أن أولوياته هي مظالم الشعب وكما قال "إن قواعد الديمقراطية تفرض معالجة احتياجات الشعب" . وبالرغم من أن الرئيس أرستيد لم يقدم هو أو أي من مساعديه ومستشاريه المباشرين معالم مشروع منظم ومحدد عندما تولوا السلطة ، فإن بالإمكان استخلاص طبيعة المبادئ الموجهة لسياستهم وتحديد المهام الأساسية التي تنوي الحكومة الجديدة الاضطلاع بها من خطبهم وتصريحاتهم ومنشوراتهم . وهذه المبادئ الأساسية هي العدالة والمشاركة والوضوح .

٥٧ - وفي الميدان السياسي ، تعهد الرئيس باعتماد تدابير محددة لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز العدالة وحماية السلامة الشخصية . وتطلب هذا تنحي المسؤولين الفاقدي الاعتبار بسبب تورطهم مع نظام دوفالييه السابق ومع حكومتي نامفي وأفريل ، والاستعاضة عن "رؤساء الأقسام" بمؤسسات حكم اقليمية ، ومجتمعية ، ومحلية ، وتدريب قوة شرطة محترفة مستقلة عن القوات المسلحة كما ينص على ذلك دستور ١٩٨٧ وأخيرا ، إعادة النظر في نظامي القضاء والسجون وتحديثهما .

٥٨ - وفي الميدان الاقتصادي ، صرح منذ البداية أنه يفضل اقتصادا قائما على المشاركة وخاصة فيما يتعلق بالفلاحين . وتم اقتراح برنامج يشمل بداية للاصلاح الزراعي وكذلك تقديم الدعم التقني والقروض للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة . وأعلن عن اصلاح ضريبي لترشيد الأوضاع المالية وزيادة موارد الدولة وتحسين الخدمات وتوسيعها وإنشاء جهاز مناسب للخدمة المدنية . وفي الميدان الاجتماعي ، تم وضع مشروع لمحو الأمية اضافة إلى مشاريع للرعاية الصحية ونشر الخدمات الصحية وزيادة التركيز على التعليم العام ، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين ظروف العمل . وبصورة عامة ، يمكن النظر إلى برنامج حكومة جان برتران أرستيد ، وإن لم يحدد على وجه الدقة ، على انه مشروع للتحديث لتحقيق تغيير في اتجاه الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

٥٩ - وأعلن الرئيس في بداية ولايته عن تشكيل حكومته من: السيد رينيه بريغال رئيسا للوزراء ، ووزير الداخلية ، ووزير الدفاع ؛ والسيد فرانسوا سيغيران وزيرا للزراعة والموارد الزراعية والتنمية الريفية ؛ والسيدة ماري ميشيل راي وزيرة للاقتصاد والمالية ؛ والسيد رينو برناردان وزيرا للتخطيط والتعاون الخارجي والخدمة المدنية ؛ والسيدة ماري لورانس جوسلان لاسيك وزيرة للاعلام والتنسيق ؛ والسيدة ماري دنيز فابيان وزيرة للشؤون الخارجية والعبادة ؛ والسيد فرانز فاريللا وزيرا للأشغال العامة والنقل والاتصالات ؛ والسيد ايرنست فرديو وزيرا للشؤون الاجتماعية ؛ والسيد سمارك ميشيل وزيرا للتجارة والصناعة ؛ والسيد دانييل هنريز وزيرا للصحة والسكان ؛ والسيدة لزلي فولتير وزيرة للتربية والشباب والرياضة ؛ والسيد بايار فنسان وزيرا للعدل .

٦٠ - ومن أول القرارات التي اتخذتها السلطات بعد حلف الرئيس الجديد اليمين في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ قرارا بمنع عدد من كبار المسؤولين في الحكومة السابقة بدءا بالسيدة إرتا باسكال ترويو رئيسية الحكومة المؤقتة من مغادرة البلاد . وخلال حفل التنصيب سلم السيد بايار فنسان وزير العدل شخصيا إلى السيدة ترويو مذكرة حضور أولى للأدلاء بإفادتها بصفتها "شاهدا رئيسيا" في التحقيق الجاري في محاولة الانقلاب التي قادها روجيه لافونتان ليلة ٦/٧ كانون الثاني/يناير . وفي ٤ نيسان/ابريل تلقت السيدة ترويو مذكرة حضور أخرى تدعوها للشهادة أمام المحكمة المدنية في بور أو برانس في أمر مشاركتها المزعومة في المحاولة الانقلابية . وتم فيما بعد القاء القبض عليها ونقلها إلى السجن . وأكد السيد لويدور مفوض الحكومة لدى المحكمة المدنية لمحطة إذاعة محلية ان استجواب السيدة ترويو قدم أدلة كافية لتبرير الأمر بتوقيفها ؛ ولم تعط أية تفاصيل عن طبيعة المعلومات ذات الصلة حتى اليوم . واحتجزت السيدة ترويو لليلة واحدة وأفرج عنها ووضعت قيد الاقامة الجبرية . وينبغي التذكير بأن السيدة ترويو ، وهي قاضية في محكمة النقض ، نصبت رئيسة مؤقتة للجمهورية في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ بعد الأزمة السياسية التي أجبرت الجنرال بروسبير أفريل على اللجوء إلى ميامي . وكانت السيدة ترويو قد حققت خلال حكمها المؤقت غاية أساسية هي الدعوة إلى الانتخابات وعقدها . وقد اعتبر الاجراء المتخذ ضدها بمثابة اعتداء على شخص بذل دون أي شك جهودا مشكورة واستثنائية من أجل وضع هايتي على الطريق الديمقراطي السياسي: وتلك كانت بداية سيئة .

٦١ - وفي ٢٦ آذار/مارس ألقت السلطات القبض على انطوني فيرجيني سان بيير وزير الاعلام السابق في حكومة بروسبير أفريل ، وعلى ايزيدور بون غنون ، وهو رائد متقاعد في القوات المسلحة وقائد سابق لقلعة "فور ديمانش" بتهمة تعريض أمن الدولة للخطر . وأصدرت أيضا مذكرتي توقيف بحق فرانك رومان الرئيس السابق لبلدية بور أو برانس ، بتهمة تنظيم مذبحة كنيسة سان جان بوسك وبحق الجنرال وليام ريغالا وزير الدفاع

السابق في حكومة نامفي الأولى . ولم تنفذ أي من مذكرتي التوقيف بحق هذين الشخصين لوجودهما خارج البلاد . وقد أدى اعتقال انطوني فيرجيني سان بيير إلى احتجاجات لدى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من قبل هيئات حقوق الإنسان .

٦٢ - وخلال فترة حكومة الرئيس أرستيد ، استمر العنف في المناطق الريفية وخاصة في مقاطعة أرتيبونيت حيث حصلت صدامات خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩١ ، وفي "هات - شوفو" بالقرب من إستيف حيث قتل شخصان على يد دورية عسكرية يوم ١٧ حزيران/يونيه ، وفي بتي ريفيير في مقاطعة أرتيبونيت حيث قتل الجنود فلاحا في ٣١ حزيران/يونيه خلال نزاع بين سكان قسمين متجاورين ، وفي سان ميشيل حيث اغتيل شخصان أحدهما عضو في المجلس المنتخب لدائرة قسم سان ميشيل . وقد جرى هذا الحادث الأخير بعد نزاعات حول اختيار شرطي جديد للمجتمع المحلي . وأخيرا ، وقع حادث آخر في كاركا - كافاخال ، في الهضبة الوسطى ، يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩١ قتل فيه أربعة من المدنيين وعسكري واحد بعد شجار حول قطعة من الأرض . ونزاعات الأراضي هذه توضح مشكلة الزراعة والفلاحين في هايتي وتجعل من البرامج الهادفة إلى حل هذه المشكلة أمورا ذات أولوية . ويمكن حلها عن طريق برنامج ريفي يتناسب مع واقع الريف ويكون من أولى أهدافه توزيع أراضي الدولة على الفلاحين .

٦٣ - وكانت حكومة الرئيس أرستيد قد بدأت حملة لنزع السلاح من المجتمعات الفلاحية بهدف الحد من هذا العنف الريفي . ووجه القائد العام للقوات المسلحة الهايتية رسائل إلى مختلف القادة العسكريين في ٣ و٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ يعلن فيها تسريح رؤساء الأقسام ونقل مهامهم من القوات المسلحة إلى وزارة العدل . وقامت وزارة العدل من جهتها بارسال التعليمات إلى مفوضي الحكومة الملحقين بمحاكم أول درجة طالبة إليهم ضمان الاشراف على مختلف رؤساء الأقسام في الدوائر المحلية الواقعة ضمن اختصاصهم . ومع ذلك ، فقد استمرت المشاكل لأسباب منها أن السلطات العسكرية واصلت العمل فعليا عن طريق رؤساء الأقسام وحالت دون ممارسة المحاكم وأجهزة العدالة الأخرى لأي سيطرة عليهم .

٦٤ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، نظمت النقابات مظاهرة هامة عبرت عن السخط المتزايد إزاء التدابير التي اتخذتها حكومة رينيه بريغال رئيس الوزراء والتي أفضت إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة . إذ أن أسعار المواد الأساسية كالسكر وزيوت الطعام والدقيق ارتفعت إلى حد أصبح معه من المستحيل تقريبا على ذوي الدخل المنخفض شراؤها . وأدت المظاهرة العفوية إلى إقالة وزيري التجارة والشؤون الاجتماعية . وكان معظم زعماء عملية "الريح العاصفة" ، التي قام بها الاتحاد المستقل لعمال هايتي وزعماء المنظمات الشعبية من الشباب والعاطلين عن العمل من المناطق الفقيرة في المدن . وقد تأثرت هذه القطاعات بالخطاب المعادي للبورجوازية وللوعود الجوفاء

والغوغائية ، كما انها بسبب احتياجها ، تتجاوب بشكل خاص مع الشعارات التي من هذا النوع ويداخلها اليأس بسرعة فائقة وتندفع إلى أعمال العنف .

٦٥ - في إطار السخط والعنف الكامن هذا حدثت يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ الجريمة التي ذهب ضحيتها خمسة شبان (ستيفنسون ديروسييه وباستيون ديروسييه وشيلر بيير ، وولكي لويس وآخر لم تتبين هويته) اتهموا بارتكاب أعمال اجرامية وقتلوا فيما يبدو على أيدي شرطة بور أو برانس . ويصف الشهود الأحداث كما يلي: كان الشبان الخمسة في مرآب أحد المخازن الكبرى حين قام النقيب نبتيون بالهجوم على أحدهم وقتله بعد شجار . وقام رجال الشرطة الذين استدعاهم النقيب نبتيون باعتقال الشبان الأربعة الآخرين ونقلهم إلى ثكنة عسكرية حيث تم ضربهم . ونقلوا فيما بعد إلى مواضع متفرقة وقتلوا رميا بالرصاص . وعثر في اليوم التالي على جثثهم ملقاة على الطريق الرئيسي رقم ١ قرب مصنع للسكر . وبعد هذا اتهم أفراد أسر الضحايا النقيب نبتيون رئيس قسم التحقيق الجنائي لدى الشرطة المحلية بأنه مسؤول عن حالات الاعدام باجراءات موجزة والمحرض الرئيسي عليها . ومازال التحقيق في هذه الاغتيالات جاريا والنقيب نبتيون محتجزا لمسؤوليته المزعومة عن إعدام أربعة من الشبان الخمسة .

٦٦ - وفي هذه الأثناء ، استمرت النزاعات المباشرة والعلنية بين السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية والبرلمان بمجلسيه في التأثير بقوة على العملية السياسية الوطنية . وكان التوتر قد بدأ في اليوم الأول لتسلم الحكومة الجديدة السلطة حين لم يقم الرئيس أرستيد باستشارة البرلمان بشأن تعيين رئيس الوزراء . وظهر أول توتر علني بين السلطة التنفيذية والبرلمان في أيار/مايو ١٩٩١ في اتهامات علنية وجهت إلى مجلس الشيوخ الذي اتهم باعاقة عمل الحكومة باشتراطه مثول رينيه بريغال لاستجواب شخصي أمامه قبل أن يوافق على تعيينه رئيسا للوزراء . وثمة سبب آخر للنزاع هو قيام الحكومة بتعيين قضاة في محكمة النقض دون اعلام مجلس الشيوخ . وردا على هذا التعيين دون موافقة المجلس المسبقة قام مجلس الشيوخ باعتماد قرار بالاجماع يدين فيه قرار الحكومة معتبرا أنها قد رفضت الحوار وخرقت الأحكام الدستورية . وبعد مضي شهر على ذلك ، علم أعضاء مجلس الشيوخ عن طريق الصحافة بخبر تعيين سفراء جدد دون موافقتهم المسبقة كما هو مفروض بحكم الدستور . وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ استقال مكتب مجلس الشيوخ بكامله احتجاجا على التعيينات التي لم تقترن بموافقة المجلس لكل من جيلبير ميريتل وروز موند جان فيليب كعضوين في محكمة المحاسبة ومحكمة النزاعات الادارية . وكان الغرض من هذه الاستقالة الجماعية لمسؤولي المجلس توجيه الانتباه إلى تصرف الحكومة التي كانت بسلوكها هذا تعرقل التقيد بالاجراءات الدستورية .

٦٧ - وامتد التوتر إلى الجبهة السياسية أيضا . ونشب نزاع علني بين حركة "لافالاس" (التي تضم أنصار الرئيس أرستيد) والجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ، وهي جبهة سياسية تتألف من عدد من الأحزاب التي كانت قد دعمت ترشيح أرستيد . وتبادلت كل من الحركة والجبهة اتهام الأخرى بالتسبب في النزاع . وشرح زعماء حركة لافالاس الوضع بقولهم إن زعماء الجبهة يريدون الاستيلاء على المناصب الحكومية وتوزيع وظائف الخدمة المدنية على أتباعهم . وذكر زعماء الجبهة أن أصل النزاع كامن في اختلاف المنهج فحسب: فبينما تقول حركة لافالاس بامكانية أن يقوم النظام السياسي بوظيفته دون أحزاب فيما يشبه الديمقراطية المباشرة ، محافظا على وجوده عن طريق التجاوب بين الزعيم الشعبي والجماهير ، فإن الجبهة تدعو إلى إعمال الأحكام الدستورية التي تحدد النظام على انه ديمقراطية تمثيلية تعددية تحظى فيها الأحزاب بالاحترام ويؤلف فيها كونغرس الجمهورية أحد فروع الدولة ويعترف له بذلك . وقد أسهم هذا النزاع بين الجبهة وحركة لافالاس إلى حد كبير في التوتر الذي نشأ بين الحكومة والبرلمان والذي استمر حتى أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر . وهذا ما يفسر ، جزئيا على الأقل ، الموقف الذي اتخذه البرلمان بعد الانقلاب .

٦٨ - وكان السبب الأول لهذا النزاع بين الحكومة والبرلمان تعيين رينيه بريفال رئيسا للوزراء . وأعلن أعضاء البرلمان يومئذ انه ينبغي بموجب الدستور استشارة الهيئة التشريعية وإحالة الترشيح إليها لتنظر فيه . بينما اتهم أنصار أرستيد البرلمان بالسعي لشل السلطة التنفيذية بمعارضة تعيين بريفال . وازداد هذا النزاع حدة حتى التحدي الأكبر يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ حين استدعى البرلمان رئيس الوزراء بموجب المادة ٣/١٣٩ من الدستور التي تنص على جواز استدعاء البرلمان لأي وزير للادلاء ببيان عن أعمال وزارته . وتم هذا الاستدعاء الأول في جو مشحون بالتوتر الكبير بين النواب ورئيس الوزراء . وتبع ذلك تبادل للمذكرات المكتوبة بين طرفي النزاع . واتهم النواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعدم التقيد بالاجراءات الدستورية وباللجوء إلى التهديد والارهاب وبرفض الحوار وبدفع الجماهير إلى التظاهر حول الكونغرس بطريقة استفزازية .

٦٩ - وبموجب دستور عام ١٩٨٧ ، يحق للبرلمان إذا لم يقتنع بتصرفات رئيس الوزراء أن يتخذ الخطوات الضرورية ويدعو إلى التصويت على قرار بتوجيه اللوم . وتحدد المادة ٤/١٣٩ من الدستور ما يتعين على رئيس الوزراء عمله في حالة الموافقة على قرار بتوجيه اللوم: يجب عليه أن يتقدم باستقالته إلى رئيس الجمهورية . ووفق الدستور ، يؤلف الحكومة حزب الأغلبية أو ائتلاف الأغلبية . فرئيس الجمهورية يختار ولكنه لا يبطل . أما البرلمان فلا يختار ولكنه يملك سلطة الاجبار على الاستقالة . وهكذا يكون رئيس الوزراء مسؤولا أمام رئيس الجمهورية والبرلمان في آن واحد . فهاتان السلطتان تتقاسمان تصريف سيادة الشعب .

٧٠ - في ٢٩ آب/أغسطس ، طلب النواب مرة ثانية من رئيس الوزراء ، رينيه بريغال ، الذي تخلف عن المثول أمامهم من قبل ، أن يدلي ببيان . وانتظروا بدون جدوى أن يمثل رئيس الوزراء أمامهم في جلسة عاصفة أعادوا الالحاح خلالها على ما اعتبروه تصرفات شاذة من قبل السلطة التنفيذية تستخف بالاجراءات الدستورية . وأتى رفض رئيس الوزراء الاستجابة لدعوة البرلمان بالمثول أمامه ليقنع النواب بأن السلطة التنفيذية غير راغبة باحترام القانون وقواعد الديمقراطية السياسية .

٧١ - وكان المناخ السياسي يسير من سيئ إلى أسوأ ، وأخذت الحالة تزداد حدة: مجلس الشيوخ يستنكر عدم اعتراف السلطة التنفيذية بامتيازاته وسلطاته ، ورئيس الوزراء يرفض المثول أمام المجلس ، ومجلس النواب يعتبر نفسه غير قادر على أداء واجباته في مجال الضرائب . وفي هذه الحالة الصعبة طلب أعضاء البرلمان ، في مسعى استثنائي منهم لتجنب أزمة كبيرة ، من الرئيس أرستيد أن يقوم بدور الوسيط بين الهيئة التشريعية والحكومة . وفي ضوء الاعتبارات الدستورية المتعلقة بتفسير المواد ١٥١ و١٥٦ و١٦١ التي تجيز لرئيس الجمهورية أن يلقي بيانا في أي وقت أمام البرلمان فقد اقترح السيد بير دولي بروتوس ، رئيس مجلس النواب على رئيس الدولة أن يستقبل لجنة برلمانية في القصر الوطني أو ، إذا فضل ذلك ، أن يحضر بنفسه أمام رؤساء لجان مجلس النواب . وفضل الرئيس أرستيد الخيار الأخير وقرر أن يرافق رئيس الوزراء بريغال إلى البرلمان مستجيبا بذلك لطلب النواب أن يقوم بالوساطة .

٧٢ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قرر ٣٦ من أصل ٤٦ نائبا حاضرا تعليق التصويت على استدعاء رئيس الوزراء واعتمد هذا التدبير بنهاية فترة الاستدعاء وبعد بضع ساعات فقط من تبادل للآراء تم في القصر الوطني بين الرئيس أرستيد وممثلين عن البرلمان . واستنادا إلى ما ذكره أعضاء مجلس النواب ، وجد أن استقالة بريغال الفورية قد تجعل من الصعب على الحكومة أن تسير الأمور في نهاية الفترة المالية لأن مشروع الميزانية لم يقدم بعد . لذلك ، ومن باب الحيطة السياسية ، جرى التعبير عن الرغبة في تجنب أزمة كبرى . وأخيرا كان لا بد من الأخذ بالاعتبار أن السمة الرئيسية لحكومة بريغال هي غياب أي خطة متسقة لحل المشاكل الوطنية كالبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والعنف في المناطق الحضرية والريفية . لذلك تم الاتفاق على مثول رئيس الوزراء أمام المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وعلى اتخاذ مجلس النواب قراره النهائي حينئذ . علما بأنه كان من المفروض أن يتم في نهاية اليوم ذاته اعتماد قرار بمنح الثقة أو بتوجيه اللوم له . وعلى أي حال ، كان ما يزال واضحا عدم اقتناع أي من الأحزاب الممثلة في المجلس بالردود التي قدمها رئيس الوزراء .

٧٣ - وخلال كامل فترة التوتر بين السلطة التنفيذية والحكومة والنواب وأعضاء مجلس الشيوخ وجهت تهديدات علنية لأعضاء البرلمان في مناسبات عدة أثناء المظاهرات حول مبنى البرلمان وبشكل عام في شوارع بور أو برانس وأحرقت إطارات السيارات كرمز للقتل "بالقلادة المطاطية" وكانت هذه المظاهرات الشعبية ، بتهديداتها "بالقتل بالقلادة المطاطية" ("جزاء الأب لوبران") تحدث في كثير من المناسبات في كل مرة يقوم فيها البرلمان أو أحد مجلسيه بتحدي السلطة التنفيذية أو انتقادها . وفي ١٣ و٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ هددت مظاهرة قام بها مؤيدو الرئيس أرستيد اجتماع البرلمان وقام المتظاهرون باللجوء إلى كافة الوسائل لتحقيق غايتهم فهاجموا أشخاص أعضاء البرلمان وحقوق وواجبات الهيئة التشريعية . وتم الكشف عن حالات حقيقية من التهديد "بالقتل بالقلادة المطاطية" وجهت ضد الزعماء السياسيين عموما وضد معارضي الحكومة الحقيقيين أو المحتملين .

٧٤ - في الوقت الذي ينص فيه دستور هايتي على الديمقراطية التمثيلية كنظام للحكومة ، أي وجود هيئات سياسية تجتمع لتمثل ارادة الشعب وتعمل بالتالي باسمه ، فإن قطاعا سياسيا هاما ، وخاصة من مؤيدي الرئيس أرستيد كانوا ينطقون بهذا نظريا ويتصرفون عمليا كما لو كان النظام نظام ديمقراطية مباشرة أي كما لو أن التجمع الذي ينبغي أن يستشار في كل حالة هو مجموع السكان عامة . وهذا اللجوء إلى سلطة الشعب مع تجاهل المؤسسات التي يعترف بها الدستور أو تجاوزها أو التحايل عليها كان محققا أن يؤدي إلى أزمة سياسية مؤسسية . ففي حالة هايتي ، يرسخ دستور ١٩٨٧ فصل السلطات والتعددية السياسية في المواد ٣١(١) و٥٨ و٥٩ و٦٠(٢) . وفي الوقت نفسه ينص على المشاركة المباشرة من قبل السكان في القرارات الهامة المتعلقة بهم من خلال المؤسسات المنصوص عليها في المادتين ٦١ و٨٧(٥) أي من خلال عملية اللامركزية والمجالس المحلية ومجالس المديريات وسواها . لذلك لا يجوز تطويع دستور ١٩٨٧ ليتلاءم مع مبادئ الديمقراطية المباشرة التي يتعارض معها في المفهوم والطابع . وقد أثار النزاع بين المؤسسات الذي واجهته الديمقراطية الهايتية الوليدة مشكلة سيادة السلطة السياسية العليا وسندها ، وكان دون شك ، أحد العناصر المسببة للأزمة التي أدت إلى انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر .

٧٥ - وبينما كان النزاع بين فروع الدولة مستمرا ويزداد سوءا ، برزت على المسرح السياسي مشكلة جديدة هي المحاكمة التي جرت من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه لروجيه لافونتان وشركائه بصدد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٦/٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وأفرزت هذه المحاكمة مزيدا من التوتر بين السكان . إذ اصطبغت القضية بطابع خاص نظرا لأهميتها واتساع آثارها وقبل كل شيء بسبب الفكرة التي تكونت لدى مؤيدي أرستيد عن لافونتان من جهة وبسبب نظرة مختلف القوى الديمقراطية إلى الرئيس السابق

للتونتون ماكوت كرجل قادر على ارتكاب كافة أنماط الجريمة لما لديه من وحشية وعدوانية وصلابة من جهة ثانية . وجرت محاكمة مقترفي المحاولة الانقلابية في الغرفة الأولى من المحكمة المدنية لبور أو برانس التي تصرفت وفق صلاحياتها الجنائية وبمساعدة من هيئة محلفين . وترأس جلسات الاستماع القاضي شارل أرنولد ، يحيط به ثلاثة مدعين عامين مساعدين في غياب مدع عام يعرض القضية من وجهة نظر الادعاء . ودامت المحاكمة ٢٢ ساعة ، وكانت الجماهير تدور حول مبنى المحكمة مطالبة بحكم بالادانة .

٧٦ - وفي ٢٤ تموز/يوليه تم تعيين هيئة من خمسة محامين للدفاع عن المتهمين الـ ٢٢ وذلك بناء على طلب من رئيس المحكمة المدنية إلى نقيب رابطة المحامين . وأعلن أربعة من الـ ٢٢ عن رغبتهم في اختيار محاميهم . وحضر الشهود كافة الاجراءات قبل أن يتقدموا للشهادة . وشهدت المحاكمة تصرفات شاذة خطيرة ، ويبدو أن بعض الشهود تحدثوا مع بعضهم البعض ومع آخرين عما سيقولونه في شهاداتهم وهو ما يتعارض مع المادة ٢٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على اتخاذ رئيس المحكمة التدابير الضرورية لمنع الشهود من التحدث فيما بينهم بشأن الجريمة أو مع المتهمين قبل ادلائهم بشهاداتهم . وفي النهاية تم طلب الحكم على ١٨ من الـ ٢٢ متهما بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة بعد أن اعتبرتهم هيئة المحلفين مذنبين لارتكابهم جريمة التآمر وتعريض أمن الدولة للخطر ، وحكم على الأربعة الآخرين بالسجن لمدة عشر سنوات .

٧٧ - من وجهة نظر الادارة ، يمكن القول بأن الحكومة استخدمت الأشهر الواقعة بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر كي تقيم قاعدة لنظام جديد . فقد قررت الحكومة ان تعالج المشاكل الحقيقية للبلاد رغم عدم إمكانية تحقيق الكثير في ضوء الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد وانعدام الخبرة لدى الفريق الحكومي . ورغم النتائج ، فقد كان ثمة رغبة في حسن الأداء واستعدادا لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع ككل .

٧٨ - وكانت المشكلة الأساسية التي تواجه حكومة أرستيد هي الحالة الاقتصادية في هايتي . فالسنوات الثلاثون من الدكتاتورية والسنوات الخمس من الاضطرابات السياسية التي انقضت تركت البلاد في الحضيض وجعلت الادارة تواجه حالة من الدمار الشامل . فليس من شيء إلا بحاجة إلى اجراء: الطرق ، والخدمات العامة ، والاتصالات والنقل ، ومحو الأمية ، والتعليم ، والصحة ، والغذاء ، والانتاج الغذائي ، والعدل والأمن وغيرها كثير . وكان ارتفاع تكلفة المعيشة قد أصبح شكوى الشعب الرئيسية . ولا بد من الاعتراف بأن الحكومة حققت بعض النجاح . إذ تم إرساء الشؤون المالية العامة على أسس أفضل ، وظهرت في مجالات أسعار الصرف ومعدلات التضخم والقاعدة النقدية بعض النتائج الايجابية . وكان المتوقع أن يتحقق مستوى أعلى من الكفاءة في جمع

الضرائب . وفي نفس الوقت ، حققت الاصلاحات الادارية والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي ومجموعة باريس أثرا ايجابيا على حالة الاقتصاد العامة . وكانت المساعدات الدولية على شكل برامج ومنظمات ثنائية واستثمارات أجنبية على وشك أن تثمر حين وقعت أحداث ٢٩ أيلول/سبتمبر وفرضت ، كما نعرف ، تعليق تلك البرامج والاستثمارات .

٧٩ - ومن وجهة النظر الاجتماعية والثقافية ، كانت الانجازات الأكثر أهمية فيما بدا خلال الفترة من شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩١ هي المناخ المواتي ظاهريا للتعاون بين الحكومة المدنية والقوات المسلحة والتسلم التدريجي من قبل السلطات المدنية لجهاز الدولة ظاهريا أيضا ، والعمل على استتباب الأمن ، والاجراءات الحاسمة لمكافحة المخدرات والتهريب ، وتطهير الجهاز الحكومي . وكان ثمة تحسين آخر هو توفير الكهرباء . أما الجوانب الأخرى ، التي لا تقل أهمية ، فلم يطرأ عليها أي تحسين: إذ استمرت معاناة الفلاحين من إتاوات أصحاب الأراضي ورؤساء الأقسام ، وبقي الاصلاح الزراعي موضوعا للمناقشة فحسب . وكان لارتفاع تكاليف المعيشة الناجم عن ارتفاع أسعار السوق آثار في منتهى القسوة على الشرائح الأفقر من السكان . ولم تحقق حملة محو الأمية شيئا إذ بقيت دون تنسيق ودون تخصيص موارد لها . ولم يطرأ أي انخفاض على معدل البطالة ، وتعثرت برامج البيئة والصحة العامة أيضا .

٨٠ - وخلال الزيارة التي قام بها الخبير من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أتيحت له فرصة التحدث إلى الجنرال راؤول سيدراس وسبعة من الكولونيلات الذين تتألف منهم القيادة العليا للقوات المسلحة . وتسلم منهم نشرة ، "مذكرة للتاريخ ولأصدقاء شعب هايتي" (الأشهر السبعة لرئاسة الأب جان برتران أرستيد) هي أقرب ما تكون إلى كتاب أسود يحتوي على الاتهامات التي توجهها القوات المسلحة إلى الرئيس أرستيد . وهم ينتقدونه للأسباب التالية:

(أ) صرفه من الخدمة لخمسة جنرالات وكولونيل واحد دون التشاور المسبق مع القيادة العليا للقوات المسلحة ؛

(ب) الحظر على سفر الرئيسة السابقة ترويو وموظفي حكومتها ؛

(ج) تعيين قضاة في محكمة نقض الجمهورية "خلافاً للقانون" ؛

(د) تعيين سفراء وقناصل عامين "خلافا للقانون" ؛

(هـ) تعيين أجانب في الحكومة ؛

(و) انتهاك الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات ؛

(ز) انتهاك الحق في الحياة ، وعمليا قضيتا روجيه لافونتان وسيلفيو كلود ؛

(ح) خرق مبدأ الفصل بين السلطات ؛

(ط) خرق الأحكام الدستورية والقانونية المتعلقة بالخدمة المدنية ؛

(ي) تشكيل قوة عسكرية موازية خلافا للقانون: جهاز الأمن الرئاسي ؛

(ك) تعليق المحكمة العليا للمحاسبة ومحكمة المنازعات الادارية خلافا للقانون ؛

وأخيرا ،

(ل) انتهاكات شتى للدستور ولحقوق الإنسان .

باء - الحالة في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

٨١ - في ليلة ٣٠/٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بدأ انقلاب بتحركات للجنود بأمر من القيادة العليا للجيش . وتمركزت وحدات مدرعة في الشوارع وحاولت اعتقال الرئيس أرستيد في منزله في تابار على بعد ١٠ كيلومترات إلى الشمال من بور أو برانس ؛ وتمكن الرئيس أرستيد من الهرب إلى قصر الرئاسة يصاحبه سفير فرنسا ، وهناك وبعد مناقشة أدت إلى مقتل أحد الموظفين الموالين له ، تم القاء القبض عليه ونقل إلى مركز قيادة القوات المسلحة . وتم الابقاء على حياته ولكنه أرغم على الاستقالة ومنح فيما بعد ضمانا بسلامة المرور ونقل إلى المطار يصحبه سفراء فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا تحت حراسة عسكرية مشددة . وسافر إلى فنزويلا بعد ظهر ١ تشرين الأول/اكتوبر في طائرة خاصة أرسلها من كاراكاس الرئيس كارلوس أندريس بيريز .

٨٢ - وقام الجنرال راؤول سيدراس ، القائد الأعلى للقوات المسلحة في هايتي ، بقراءة بيان من الاذاعة الوطنية أكد فيه استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، وانها تأسف لما حدث من عنف ، وانها قد شكلت مجلسا عسكريا للحكم يتألف منه ومن الكولونيل اليكس سيلغا والكولونيل روبير مورا شارل ، وكان هذا الأخير حتى تلك اللحظة ملحقا عسكريا لهايتي لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٨٣ - وما أن أدرك الناس ان انقلابا قد وقع إلا وخرجوا إلى الشوارع وفي نيتهم - كما سبق أن فعلوا خلال المحاولة الانقلابية التي قام بها لافونتان في كانون الثاني/يناير - اقامة المتاريس . ودعا ٣٠ تنظيما نقابيا للاضراب العام . إلا أن المظاهرات قمعت بعنف ووحشية من قبل الجنود والمدنيين المسلحين الذين فتحوا النار بقصد قتل مؤيدي الرئيس أرستيد لمنعهم من تنظيم أية اجراءات أو تنفيذها . واستنادا إلى مصادر موثوقة قتل وجرح مئات الأشخاص في الأيام القليلة الأولى للانقلاب وخاصة في المناطق الفقيرة من المدينة . وكانت القوات المسلحة تخشى تكرار تجربة أحداث ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حين خرج الناس إلى الشوارع وأحبطوا مؤامرة لافونتان ، لذلك فإنها تصرفت بسرعة ، فأرهبت السكان ومنعتهم من الخروج إلى الشوارع لاجهاض أي ثورة شعبية . وكانت استراتيجية القوات المسلحة هي القمع الوقائي .

٨٤ - وكان رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي من أول ضحايا العنف ليلة ٢٩ أيلول/سبتمبر . ففي تلك الليلة قتل القس سيلفيو كلود بعد أن غادر بلدة كاييه في جنوبي البلاد متجها إلى بور أو برانس وبعد أن تم اعتراضه في ملتقى طرق يعرف باسم الطرق الأربع . وأضرم قاتلوه النار في السيارة التي كان يستقلها . وتمكن هو من الخروج منها والالتجاء إلى مركز عسكري لا يوجد فيه سوى ثلاثة جنود ، ونظرا لعدم قدرتهم على مقاومة الغوغاء سلموه إليهم . فقتل وأحرقت جثته . وفي تلك الليلة ذاتها تم اعدام لافونتان في جناح الحراسة المشددة في السجن الوطني حيث كان معتقلا . واتهمت حكومة الأمر الواقع في هايتي التي أقامها الانقلاب العسكري الرئيس أرستيد بالأمر بعمليتي القتل ووقع النقيب المسؤول عن الحرس في السجن الوطني على افادة يؤكد فيها انه تلقى في تلك الليلة أمرا هاتفيا من الرئيس أرستيد باعدام لافونتان . أما في حالة سيلفيو كلود فإن السلطات العسكرية الهايتية تقول بأن القتلة سافروا تلك الليلة إلى كاييه من بور أو برانس مبعوثين من أرستيد لقتل القس . وبالطبع لم يجر التحقيق في أي من هذين الادعاءين أو اثباتهما حسب الأصول .

٨٥ - وبعد أن حل الرئيس أرستيد ضيفا على حكومة فنزويلا في كاراكاس بدأ اتصالات سياسية دولية بحثا عن حل للأزمة . وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر سافر إلى واشنطن حيث حضر الاجتماع الخاص لوزراء خارجية البلدان الأمريكية الذي دعي إلى الانعقاد على وجه السرعة في ضوء القرار ١٠٨٠ الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية . وقام الرئيس أرستيد بعرض ما حدث في بلاده أمام الاجتماع . وقرر وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ، في جملة أمور ، إعادة تأكيد ادانتهم القوية للانقلاب الذي وقع في هايتي والمطالبة بالتطبيق الكامل لسيادة القانون ، والعودة الفورية للرئيس أرستيد ليمارس سلطته الشرعية ، واعتبروا أن الممثلين الشرعيين الوحيدين لحكومة هايتي لدى الهيئات والمنظمات والكيانات التابعة لمنظومة البلدان الأمريكية هم أولئك الذين يتم تعيينهم من قبل حكومة جان برتران أرستيد ؛ وأوصوا بفرض العزل الدبلوماسي على حكومة الأمر الواقع وتعليق الروابط الاقتصادية والمالية والتجارية مع هايتي إلى أن تتم استعادة سيادة القانون ؛ كما طلبوا إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اعتماد التدابير التي يجيزها اختصاصها لضمان حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي ، وقرروا الابقاء على الاجتماع الخاص لوزراء الخارجية في حالة انعقاد دائم لاتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة الحالة . وصدر عن اجتماع وزراء الخارجية قرار جديد في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ يحث حكومات الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على تجميد أرصدة الدولة الهايتية وعلى فرض الحصار التجاري على هايتي باستثناء المساعدات الانسانية . وقرر الاجتماع تشكيل بعثة مدنية لاعادة اقامة الديمقراطية الدستورية في هايتي وتعزيزها .

٨٦ - وعبرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في بيان صحفي أصدرته في ١ تشرين الأول/اكتوبر عن عميق قلقها إزاء الأحداث التي وقعت في هايتي مؤكدة أن انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر يشكل تعديا واضحا على الحقوق السياسية الأساسية ولغيرها من الحقوق والحريات .

٨٧ - وخلال الرحلة التي قام بها الرئيس أرستيد إلى واشنطن ، أجرى لقاء مع الرئيس بوش . كما أجرى فيما بعد في سياق المفاوضات السياسية والرحلات الدولية مقابلات مع رؤساء ورؤساء حكومات فرنسا وسويسرا وكندا وفنزويلا وبوليفيا وكولومبيا والمكسيك وغيرهم ومع ممثلين عن الوكالات والمنظمات الدولية الهامة .

٨٨ - وبالاضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية قامت عدة حكومات أخرى بادانة الانقلاب ضد حكومة الرئيس أرستيد الشرعية: وعلقت فرنسا ، شأنها شأن الولايات المتحدة ، المساعدات المالية . وبالمثل ، علقت الوكالات الدولية برامجها . واتخذت الموقف نفسه كل من اليونسكو والجماعة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات والوكالات . وأوقفت كل من المكسيك وفنزويلا شحنات النفط إلى هايتي .

٨٩ - وفي ليلة ٣٠ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ عقد مجلس الأمن اجتماعا غير رسمي (بسبب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء) لدراسة الحالة في هايتي .. وبعد أن استمع إلى الرئيس أرستيد أدان المجلس في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ الانقلاب وطالب بعودة الحكومة الشرعية وترك للجمعية العامة مهمة اتخاذ التدابير التي تستدعيها الضرورة . وفي ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وبحضور الرئيس أرستيد ، اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع القرار ٧/٤٦ بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي: وفي هذا القرار ، أدانت الجمعية العامة بقوة الانقلاب واستعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان وأكدت على عدم القبول بأي كيان أو تمثيل ينشأ من هذه الحالة اللاشرعية ، وطالبت بالعودة الفورية للحكومة الشرعية والإعمال الكامل للدستور وبالتالي المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان في هايتي . وأخيرا ناشدت الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ التدابير المساندة لقراري منظمة الدول الأمريكية .

٩٠ - ووجهت اليونسكو نداء من أجل احترام حقوق الإنسان واستمرار العملية الديمقراطية في هايتي . وقررت الجماعة الاقتصادية لأوروبية ، بعد أن أدانت الانقلاب ، تعليق مساعداتها الاقتصادية وتجميد كافة برامج التعاون القائمة . ودعا

رئيس البرلمان الأوروبي السيد انريكه بارون إلى العمل وممارسة الضغوط من أجل عودة الديمقراطية في هايتي .

٩١ - وأدانت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الانقلاب معتبرة إياه غير مقبول وغير شرعي ومخالف للمبادئ الديمقراطية ، ومنها منظمة العفو الدولية ، ومنظمة الحقوق الكاريبية ، ومنظمة المراقبة الأهلية للأمريكتين ، ولجنة الحقوقيين الدولية ، ولجنة المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان . وأعادت لجنة الحقوقيين الدولية بعد اجتماعها إلى الرئيس أرستيد في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ التأكيد على مطالبتها بعودة الحكومة الشرعية في هايتي .

٩٢ - وفي هايتي صوت البرلمان ، في هذه الأثناء ، في ٧ تشرين الأول/اكتوبر على عزل الرئيس أرستيد وتنصيب رئيس محكمة النقض ، القاضي جوزيف نيريت ، رئيسا مؤقتا . وأدى الرئيس الجديد اليمين أمام البرلمان في ٨ تشرين الأول/اكتوبر . ولم يحضر أي ممثل عن الهيئة الدبلوماسية . وأوكلت إلى الرئيس الجديد مسؤولية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة واتخاذ الترتيبات من أجل عقد الانتخاب في غضون ٤٥ إلى ٩٠ يوما . وعين جان جاك هونورا رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة ، وهو شخصية بارزة في مجال حقوق الإنسان وكان حتى ذلك التاريخ رئيسا للمركز الهايتي لحقوق الإنسان والحريات .

٩٣ - وازدادت حالة حقوق الإنسان تدهورا في هايتي منذ انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر . ففي مناخ الارهاب السائد ، يتم انتهاك الحقوق الأساسية في كل يوم تقريبا ويسمع بانتظام عن ملاحقة هذا أو ذاك من المواطنين وأخذهم رهائن واعتقالهم دون وجه قانوني وتعذيبهم وعن اختفائهم أو اغتيالهم في العاصمة وفي المدن الصغيرة والقرى داخل البلاد . وتفيد التقارير أن الدوريات العسكرية ودوريات المدنيين العاملين لحساب العسكريين تطلق الرصاص في الشوارع على المتظاهرين الفعليين منهم والمحتملين خاصة مع حلول الظلام في المناطق الفقيرة ، وتهدد السكان ، وتحاصر الكنائس ، وتحول دون قيام خدمات الطوارئ باخلاء المصابين وباهانة العاملين المدنيين كجزء من خطتها لمنع الاحتجاج الشعبي عن طريق القمع الوقائي . وقد أدى جو عدم الأمان والخوف في العاصمة إلى لجوء الكثير من الناس إلى المناطق الريفية ، ويقدر عدد من هربوا من العاصمة بور أو برانس والتمسوا الملاذ في الريف بما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص ومثلهم من حاول الهرب من البلاد بواسطة القوارب الصغيرة . ورغم ما بذلته منظمات حقوق الإنسان من جهود وللحصول على أرقام واضحة ، ما زالت المعلومات الموثوقة غير متوافرة عن عدد القتلى والجرحى نتيجة الاجراءات القمعية للعسكريين . وتقدر لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عدد القتلى بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بزهاء ٥٠٠ ١ شخص . وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عثر على جثث سبعة شبان وقد اخترقها الرصاص ملقاة خارج

مصنع في بور أو برانس . وقد وردت تقارير عن قبور جماعية . وكل هذا يشكل انتهاكا للمادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والفقرة ١ من المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمادة ٤ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ١٩ من دستور هايتي .

٩٤ - وتفيد مصادر شتى بحصول عدد من حالات الاعتقال غير القانوني خلال فترة وقوع الانقلاب ، وكان الضحايا الرئيسيون الموظفين المدنيين والاداريين في حكومة الرئيس أرستيد ، والزعماء السياسيين والنقابيين والصحفيين ، وأفراد الهيئات التعليمية والفنانين والطلبة . وتم القاء القبض على عدد من الشخصيات المعروفة وأخذوا رهائن منهم: ميشيل فافار ، مدير الاذاعة الوطنية ؛ وايفان بول ، رئيس بلدية بور أو برانس الذي اعتقل في ٧ تشرين الأول/اكتوبر وبعض الكهنة المعادين للمؤسسة كالأب إيدي جوليان من أسقفية جيريمي . وحتى ساعة تحرير هذا التقرير ، كان المغني مانو شارلمان ورجل الأعمال انطوان أزميري والزعيم النقابي جوزيف منوسي بيير ما زالوا قيد الاعتقال . واعتقل كثير من الأشخاص لا يعرف عددهم بالتحديد - دون أوامر قبض أثناء الأعمال القمعية في المناطق الفقيرة من بور أو برانس . وأثناء زيارة البعثة المدنية لمنظمة البلدان الأمريكية إلى بور أو برانس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ جرى اعتقال ١٣٠ طالبا حاولوا عقد اجتماع داخل كلية العلوم في الجامعة . ورغم ان السلطات ذكرت ان كافة من اعتقل في ذلك الوقت قد تم الافراج عنه فإن التقارير تفيد بأن عددا منهم ما زال قيد الاحتجاز وهذه الاعتقالات التعسفية تشكل انتهاكا للمادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمادة ٧ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٢٤ من دستور هايتي التي تنص على أن الدولة تضمن حرية الأفراد وتصونها .

٩٥ - ووردت أيضا تقارير عن تعذيب المعتقلين واساءة معاملتهم . ويقال إن بعض أساليب التعذيب المستعملة في السجون ومراكز التحقيق قد ألحقت أضراراً جسدية وعقلية جسيمة بالضحايا . وتتعارض هذه الانتهاكات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت هايتي عليها (المادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة ٧ والفقرة ١ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٥ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من دستور هايتي) . وقد تم اخضاع العديد من الناس للتفتيش دون أوامر بذلك كما انتهكت حرمة منازلهم: وهذا يحدث لكل من يشتبه بأنه يؤيد الرئيس أرستيد وخاصة في صفوف الكهنة والراهبات . ومثل هذه الأفعال تشكل خرقا للمادة ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٧ من العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١١ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٤٣ من دستور هايتي .

٩٦ - وما زالت معظم محطات الاذاعة الخاصة متوقفة عن البث بينما حمل الخوف البعض الآخر ، بما فيها محطة التلفزيون على التوقف عن بث البرامج الاخبارية بسبب تهديدات العسكريين وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لم تكن في بور أو برانس سوى ثلاث محطات اذاعية من أصل تسع قيد التشغيل: الاذاعة الوطنية التي تملكها الحكومة ، واذاعة تروبيك واذاعة غالاكسي . وكانت كافة المحطات في كاب هايسيان وجيريمي قد توقفت عن البث بسبب ما تعرضت له من مضايقات وتهجم . وقد دمرت بعض معدات المحطات أو ألحقت بها أضرار جسيمة وتمت مصادرة البطاقات المهنية الخاصة ببعض الصحفيين واعتقل البعض الآخر بينهم ميشيه سولي من اذاعة غالاكسي وجان روبير فيليب وهو موظف سابق في الاذاعة الوطنية ومراسل لصوت امريكا ، وفرنان مالان من اذاعة سوليي الذي ما زال لا يعرف مكان احتجازه . وقد توقفت عمليا الصحافة المستقلة عن العمل بسبب التهديدات الموجهة للصحفيين . وحالة منع وسائل الاعلام من العمل هي خرق للمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وللمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمادة ١٤ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٢٨ من دستور هايتي .

٩٧ - وقمعت بعنف محاولات التظاهر تأييدا للرئيس أرستيد التي قام بها الطلبة والهيئات التعليمية وغيرها من المنظمات الشعبية والنقابية: إذ يجري تفريق كافة المظاهرات ويتبع ذلك تفتيش البيوت والاعتقالات والعقوبات البدنية . وهكذا تحافظ الحكومة على مظاهر الهدوء في الشوارع وما هو إلا نتيجة ما نشرته من ارهاب في أوساط السكان . وبهذا تنتهك الحكومة الهايتية الحق في التجمع وفي تكوين الجمعيات سلميا المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادتين ١٥ و١٦ من اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، والمادة ٣ من دستور هايتي .

٩٨ - وكما ذكر آنفا ، كانت أوسع الهجرات الجماعية من المناطق الفقيرة في العاصمة ومدن المقاطعات . وقد تمكن الخبير من المقارنة بين زيارتيه في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ، ووجد ان بعض الأحياء الفقيرة في بور أو برانس قد خلت من سكانها . ففي حي ستيه سولي وحده ، وهو حي في مواجهة البحر ، تناقص عدد السكان بشكل كبير وملحوظ . فالاغتيالات التي تبعت الانقلاب مباشرة والتي ما زالت تمارس ، وجو الارهاب الذي يحل مع الظلام في أحياء المدينة ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية

الأساسية كلها تدفع الناس إلى الهجرة . وتشير التقديرات إلى أن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد لجأوا إلى المناطق الريفية .

٩٩ - وهايتي ، منذ استقلالها عام ١٨٠٤ ، بلد مكتظ سكانيا ويشهد فترات يتزامن فيها العنف مع الأزمات الاقتصادية . ولعل جو العنف والفقر هو السبب الرئيسي في هجرة الهايتيين إلى البلدان الأخرى وخاصة إلى الولايات المتحدة وكندا حيث تسود ظروف معيشة أفضل . وخلال ادارة الرئيس ريغان وقعت الولايات المتحدة وهايتي على اتفاقية تسمح لحكومة الولايات المتحدة بالبحث عن المهاجرين الهايتيين بصورة غير قانونية واعتقالهم وابعادهم . إلا أن هذا لم يؤد إلى الحد من تدفق المهاجرين الهايتيين بطريقة غير قانونية إلى الولايات المتحدة بل إنه ازداد نتيجة الحالة الاقتصادية المتدهورة واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان .

١٠٠ - ولقد حدت من الهجرة قليلا الآمال في الحرية وفي السلام وفي توافر الوظائف وفي صلاح الأحوال التي أشاعها وصول الرئيس أرستيد إلى منصب الرئاسة إلا أن الهجرة استأنفت وتيرتها السابقة بعد الانقلاب . وقد حاولت أعداد كبيرة من الهايتيين الوصول إلى الولايات المتحدة وإلى بلدان البحر الكاريبي الأخرى بواسطة القوارب التماسا للملاذ . وقد تم انقاذ البعض في البحر بينما مات آخرون . واستنادا إلى بعض المصادر المباشرة يدفع اللاجئون ما يعادل ٤٠٠ دولار مقابل مجرد الصعود إلى ظهر القوارب الهزيلة غير المأمونة . ويعترض حرس سواحل الولايات المتحدة معظمهم ويعيدهم إلى هايتي أو ، في بعض الحالات إلى معسكرات للاجئين مقامة على قواعد عسكرية امريكية في منطقة البحر الكاريبي . وعموما يعتقد ان الهايتيين يهاجرون أساسا لأسباب اقتصادية إلا انه ينبغي النظر إلى الموجة الحالية للهجرة على انها تعود أيضا بجذورها إلى الارهاب السائد في البلاد . فأهل القوارب هؤلاء هاربون من القمع ومن تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية . فمن لا تتوفر له فرصة الهجرة أو يعاد إلى بلاده يختار إما الاختفاء لاتقاء اضطهاد الجيش والتونتون ماكوت أو اللجوء إلى الريف . ومن المعروف ان بعض من أعيد إلى هايتي من الهايتيين تعرض للاعتقال وسوء المعاملة من قبل السلطات .

رابعا - الخلفية القانونية والأوجه المؤسسية لحقوق الإنسان في هايتي

ألف - دستور عام ١٩٨٧

١٠١ - أعيد إقرار دستور عام ١٩٨٧ في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ عندما استلم الرئيس أرستيد زمام الحكم . فمنذ اقراره ، أي منذ خمس سنوات تقريبا ، تعرض في كثير من الأحيان للانتهاك والتعليق ووقف العمل به ثم اعادة إقراره جزئيا من جانب مختلف الحكومات التي تتالت بعد مجلس الدولة الوطني وحتى استلام أرستيد الحكم ، أي حكومات نامفي ومانيغا ونامفي من جديد وأفريل وترويو .

١٠٢ - ويتألف الدستور من ديباجة و١٥ فصلا يبلغ مجموعها ٢٩٨ مادة . أما الفصل الثالث ، فعنوانه "حقوق المواطن وواجباته" ويعلن ويعدد حقوق المواطنين الأساسية . وينص على أن للمواطن أن يمارس كامل حقوقه السياسية والمدنية عند بلوغه سن الثامنة عشرة .

١٠٣ - ويلغي الدستور عقوبة الاعدام ؛ ويضمن حق الفرد في أنه لا يجوز القبض عليه أو محاكمته أو سجنه إلا في الظروف التي ينص عليها القانون ووفقا لاجراءاته ، كما لا يجوز القبض عليه دون أمر قانوني إلا في حالة التلبس ؛ ولا يجوز اعتقال أحد لمدة تتجاوز ٤٨ ساعة دون عرضه على المحكمة التي من واجبها اصدار حكم بشأن قانونية الاعتقال وبشأن إبطاله أو تأكيده باصدار قرار قانوني يحدد الأسباب ؛ كما يحظر التعذيب وجميع أشكال الاكراه ولا يجوز استجواب أي شخص محتجز إلا بحضور محاميه أو أي شاهد يختاره أما الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة أو الذين تجري محاكمتهم ، فيجب فصلهم عن الأشخاص الذين يقضون فترة العقوبة كما يجب أن يكون النظام في السجون متمشيا مع "مبدأ احترام كرامة الانسان" .

١٠٤ - وينص القانون أيضا على أنه يجوز الابلاغ عن أي فرد ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالحرية الفردية واحالته إلى المحاكمة ويعتبر الموظفون الرسميون الذين يرتكبون هذه الأعمال مسؤولين شخصيا وفقا للقانون الاداري المدني وقانون العقوبات . كما تضمن حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والحق في عقد اجتماعات عامة واجراء تظاهرات . والحق في التعليم مضمون ؛ والتعليم الابتدائي إلزامي . وينص الدستور على الحق في العمل ، مبينا أن على الدولة أن تضمن المساواة في شروط العمل والانصاف في الأجور وأوقات الاستجمام والمكافآت وغير ذلك من الفوائد الأخرى كما يُعترف بالحق في الاضراب .

١٠٥ - ويعترف بالملكية الخاصة وتتم حمايتها . ويُحظر التأميم ومصادرة الممتلكات إلا أنه يجوز مصادرة الأراضي بصورة استثنائية لأغراض الاصلاح الزراعي . وينص الدستور على أنه يجوز لكل مواطن هايتي تمت مصادرة ممتلكاته خلال نظام دوفالييه أن "يسترجع ممتلكاته برفع دعوى أمام المحكمة المختصة" .

١٠٦ - وضمانات الجنسية بمعناها الواسع مكفولة: لا يجوز طرد أي مواطن هايتي من الوطن لأي سبب ؛ ولا يجوز حرمان أحد من أهليته القانونية أو جنسيته ؛ ولا يحتاج مواطنو هايتي إلى تأشيرة من أجل مغادرة البلد أو دخوله ؛ ولا يجوز القيام بعمليات تفتيش وضبط أشياء إلا حسبما ينص القانون ؛ لا يجوز انتهاك سرّية المراسلات وحرمة أي نوع آخر من الاتصال مكفولة ، ولا يجوز تقييدها إلا بقرار صادر عن سلطة قضائية . وفضلا عن ذلك فإنه من الآن فصاعدا لا تشكل حالات الحكم بالاعدام ومدة الاحتجاز والسجن وفقدان الحقوق السياسية والمدنية خلال نظام دوفالييه حاجزا لممارسة الحقوق السياسية والمدنية . فقد ألغى الدستور كل القوانين التي تقيّد هذه الحقوق .

١٠٧ - وينص الدستور صراحة على أن المعاهدات الدولية تصبح تلقائيا عند ابرامها جزءا من قانون هايتي الداخلي وتكون لها الأسبقية على أي قانون آخر .

١٠٨ - ويستحدث الدستور وظيفة "حامي المواطنين" بانشاء "مكتب لحماية المواطنين" من أي اساءة معاملة من جانب أي سلطة أو ادارة ، وسوف يترأس "مكتب حماية المواطنين" مواطن يشترك في اختياره ولمدة سبع سنوات كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب وسوف يوفر المكتب مجانا خدماته لمواطني هايتي وجميع الأشخاص المقيمين في هايتي .

١٠٩ - وتشمل أحكام دستورية أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان القيود والضمانات التي من واجب الحكومة احترامها عند اعلانها حالة الطوارئ والفصل بين الجيش والشرطة . ولا يُصدر قرار اعلان حالة الطوارئ إلاّ رئيس الجمهورية ، على أن يؤيد ذلك رئيس الوزراء وجميع الوزراء الآخرين وذلك في حال نشوب حرب أهلية أو اجتياح أجنبي فقط . وفي حال اعلان حالة الطوارئ ، يجب أن تجتمع الجمعية الوطنية وتبت في الأمر فورا . وتنقضي مدة حالة الطوارئ بعد ١٥ يوما ويجب أن تقوم الجمعية الوطنية بالتصويت على تجديدها .

١١٠ - ويحصر الدستور الهيئات المسلحة في الجمهورية في القوات المسلحة والشرطة وينص صراحة على أنه: "لا يجوز إقامة أي هيئة مسلحة أخرى في الجمهورية" . ويستهدف هذا الحكم التخلص من ميليشيات "تونتون ماكوت" ومنع تشكيل ما شابه ذلك . وتتمثل

مسؤولية القوات المسلحة في الدفاع عن الدولة ضد أي عدوان خارجي كما يجوز الاستعانة بها في حالات الكوارث الطبيعية . كما أنه يجوز تكليفها بالقيام بأعمال انمائية ويجوز لها القيام ، "رهنا بطلب صادر عن السلطة التنفيذية يكون له ما يبرره على النحو الواجب ، بتوفير المساعدة للشرطة في الحالات التي تعجز فيها عن الاضطلاع بمهامها" .

١١١ - وتعتبر قوة الشرطة مسؤولة بصورة مباشرة أمام وزارة العدل وتتمثل علّة وجودها في "التحقيق في المخالفات والجنح والجرائم بهدف تحديد هوية مرتكبيها" . وأفراد القوات المسلحة والشرطة على حد سواء "خاضعون للمسؤولية المدنية والجنائية وفقا للأشكال والظروف التي ينص عليها الدستور والقانون" .

باء - برامج الاصلاح التشريعي

١١٢ - تعمل حكومة هايتي منذ عدد من السنوات على اصلاح التشريعات الوطنية ؛ ويصدق هذا بصورة خاصة على مدونتي الاجراءات المدنية والجنائية . وتعطي طريقة تطبيق القانون الجنائي في هايتي من جانب السلطات القضائية تبريرا وافيا للقيام بتنقيح دقيق ، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيف الجرائم والعقوبات والمخالفات ، ووضع عقوبات جديدة والغاء أخرى لم تعد تتماشى مع عصرنا الحالي ... الخ . فالعديد من أحكام القانون الجنائي لا تتماشى حتى مع بعضها بعضا .

١١٣ - وقد أعلنت حكومة الرئيس أرستيد عن تشكيل لجنة تشريعية من الخبراء لدراسة التشريعات واستعراضها وتحقيق اتساقها واقتراح تشريعات أخرى أوفى . وأُعلن عند تشكيل اللجنة أنها سوف تتمتع باستقلال تام في عملها وأنها ستقدم مقترحاتها الى وزارة العدل التي ستعرضها بدورها على البرلمان . إلا أنه من المؤسف أن الانقلاب الذي حصل في ٢٩ أيلول/سبتمبر أدى إلى شل هذه الجهود في مهدها .

جيم - النظام القضائي

١١٤ - يشمل النظام القضائي في هايتي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف ومحاكم أول درجة ومحاكم الصلح والمحاكم الخاصة ، علما بأن القانون يحدد عددها وتكوينها وتنظيمها وسير عملها واختصاصها . فلكل هيئة قضائية هيكل وصلاحية ثابتان .

١١٥ - وتعتبر محكمة النقض أعلى محكمة: تتألف من رئيس ونائب للرئيس و١٠ قضاة . وتعمل عادة في دائرتين يتألف كل منهما من خمسة قضاة ولكنها كانت تعمل بكامل

هيئتها في اجراءات الاستئناف وخلال جلسات الاستماع إلى الطعن في القوانين أو المراسيم .

١١٦ - وثمة أربع محاكم أدنى من محكمة النقض مقامة في بور أو برانس ولي كايه وغونايف وكاب هايتيان . وتبت هذه المحاكم في القضايا المدنية والجنائية وحالات استئناف أحكام محاكم أول درجة ومحاكم الصلح حين يتعلق الأمر بقضية هي أكثر من مجرد قضية تأديبية .

١١٧ - وتوجد محاكم أول درجة في المدن الثلاث عشر الأكبر في البلد: وهي تبت في القضايا المدنية التي لا يتجاوز فيها المبلغ قدرا معيناً وفي القضايا الجنائية . وتوجد محاكم للصلح على مستوى المحليات والأماكن الأخرى التي يحددها القانون .

١١٨ - وتوجد في البلد أيضا محاكم محاسبة تتناول القضايا الادارية ومحاكم عقارية تبت في القضايا التي تتناول حقوق الملكية ومحاكم للشؤون المتعلقة بالأحداث والقوات المسلحة والعمل .

١١٩ - أما الوضع الحالي لاقامة العدل فهو مثير للقلق . فبالرغم من المشاريع العديدة التي تم اعدادها والنية الطيبة التي أعرب عنها الوزراء في حكومة الرئيس أرستيد الذين تكلم معهم الخبير ، ما زال من الواضح أن النظام القضائي عاجز والفساد منتشر . ويعتقل الناس اعتسافا ، وتصدر أحكام بشأنهم دون اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة وتساء معاملة السجناء ولا تراعى ضمانات المحاكمة النزيهة والعادلة . ولا يعرض المعتقلون على المحاكم المختصة خلال الفترات الزمنية القانونية ؛ أما المحاكمات فهي عرضة لتأخير مفرط . وعلى سبيل المثال ، ففي أوائل شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، كان السجن المركزي يضم فقط ٨٩ شخصا صدرت أحكام بحقهم وذلك من بين مجموع نزلائه البالغ عددهم ١٠٣٥ نزيلا ، وبعبارة أخرى ، فقد كان ثمة ما يزيد على ٩٠٠ شخص قيد الاعتقال في مرحلة ما قبل المحاكمة ، لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وثلاث سنوات ، وذلك دون مثولهم أمام المحاكم ودون أن يكون قد تم الشروع في محاكمتهم .

١٢٠ - وسواء كان الأمر يعود إلى انعدام الكفاءة أو الخوف فإن العدالة المدنية غير موجودة عمليا . وقيل للخبير إن المحامين في هايتي يخافون من تمثيل موكليهم وهم عرضة للاكراه . وبصورة عامة ، فإن الناس لا يثقون بالمحامين أو المحاكم أو الاجراءات القانونية . كما أن الفساد وتدخل السلطة التنفيذية في الشؤون القضائية يجردان العدالة من اعتبارها . وبالتالي ، فإن العادة درجت على أن يأخذ الفرد حقه بنفسه

وذلك بمختلف الطرق: التخويف والوعيد والاعتداء البدني والقتل بسبب الخلافات المتعلقة بالأراضي "والقتل بالقلادة المطاطية" . والضمانات القانونية غير متوفرة عمليا في المناطق الريفية حيث لا يخضع "رؤساء الأقسام" لسيطرة الدولة .

دال - نظام السجون

١٣١ - يشتمل نظام السجون في هايتي على السجن المركزي (في بور أو برانس) وزهاء ١٥ سجنا محليا بالاضافة إلى عدد من مراكز الاعتقال . ويتراوح عدد السجناء (المسجونون لارتكابهم جرائم عامة) بين ٥٠٠ ١ و٠٠٠ ٣ سجين ؛ والسجون موزعة بصورة منتظمة الى حد ما في جميع أنحاء البلد . وثمة سجن في كل من عواصم المقاطعات الخمس ؛ وكذلك في ١٠ بلدات أخرى أقل أهمية وتخضع السجون ، بما في ذلك نظامها التأديبي وادارتها ، لولاية وسيطرة القوات المسلحة . وذلك بالرغم من وجود موظفين مدنيين إلا أنهم يعملون دائما بأوامر عسكرية . أما الضباط والجنود ، فيخضعون للنظام العسكري المتمثل في التناوب في العمل في السجون وينتمي كل منهم إلى وحدته العسكرية الاقليمية ، وبالتالي ، لا يكتسب الضباط ولا الجنود أي معرفة متخصصة بمسائل السجون . وتعمل القوات المسلحة بصورة مستقلة تماما في هذا المجال عن السلطة القضائية ، علما بأنه لا يوجد أي تسلسل اداري أو صلات بالمستويات السياسية أو الادارية أو الاقليمية المختلفة في البلد .

١٣٢ - ويجب أن ينفذ الجنود المسؤولون عن السجون أوامر السلطة القضائية (أوامر التنفيذ ، والأحكام الصادرة وحالات الاحالة ، الخ .) وأن يسمحوا لمسؤولين من السلطة القضائية بالزيارة وذلك وفقا للقوانين الجنائية والاجرائية إلا أن هذه الضوابط غير موجودة فعليا . وفي الأحوال العادية ، لا يزور قضاة الصلح أو قضاة التفتيش أو المفوضون الحكوميون مراكز الاعتقال ، إذ أنهم يعتبرون الزيارات لا جدوى منها فهم لا يستطيعون اعطاء أوامر للقوات المسلحة . وأمكن للخبير ، الذي زار في مناسبات عدة السجون في هايتي ، أن يرى عن كثب كيف تسيطر القوات المسلحة على كل شيء حتى نظام الزيارات والمعالجة والمعاقبة ، الخ ضمن اطار السجون في حين لا يستطيع المسؤولون القضائيون التدخل .

١٣٣ - ومنذ عام ١٩٨٦ ، وفي أعقاب الاطاحة بحكم دوفالييه ، تم الاضطلاع بعدد من الخطوات بغية انشاء دائرة لتنظيم وادارة السجون في وزارة العدل . ويتمثل النص القانوني الوحيد الذي تمت الموافقة عليه بهذا الشأن في مرسوم صدر في عام ١٩٨٩ ينص على استحداث شعبة ادارية للسجون في وزارة العدل . ولم تصدر أي قوانين أو لوائح جديدة لادارة تنظيمها وعملياتها . وهذه القوانين واللوائح موجودة بشكل مشاريع ،

ويتوقف اصدارها على تنفيذ فصل الشرطة عن القوات المسلحة دستوريا وبالتالي ادماج قوات الشرطة في اطار وزارة العدل . وكانت هذه الاصلاحات موضع نقاش حتى وقت الانقلاب الذي وقع في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وكانت تمثل جزءا هاما من برنامج الاصلاح الذي وضعه الرئيس أرستيد . ولا يعرف اليوم ماذا حل بها .

١٣٤ - وبالاضافة إلى القوات المسلحة وإلى السلطة النظرية التي تمارسها المحاكم ورجال القضاء على نزلاء السجون ، تشارك أيضا وزارة الشؤون الاجتماعية ، وعلى وجه التخصيص معهد الانعاش الاجتماعي ، في شؤون السجون . فالميزانية تخصص ثلاثة من الباحثين الاجتماعيين وطبيبين للعمل في السجن المركزي في بور أو برانس . ولا يخصص للسجون الأخرى أية أطباء . وحين زار الخبير السجن المركزي في بور أو برانس في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩١ علم من الجنود المسؤولين عن الحراسة أنه لم يقم أي طبيب بزيارة السجن خلال الأسابيع الثلاثة الماضية . وحين زار الخبير "المستوصف" ، وجد شابا مريضا للغاية ملقى على الأرض ولم تقدم له أية مساعدة طبية .

١٣٥ - وكانت السجون التي زارها الخبير في حالة خربة . ففي سجن سان مارك وجد الخبير أن القصّر يخضعون لنفس نظم السجن المطبقة على البالغين . ويحتجز الرجال والنساء ، الأطفال والكبار في الأماكن ذاتها دون حتى الحد الأدنى من الرعاية الصحية والتهوية بشكل عام . وهنالك ازدحام شديد . وفي حالة السجن المركزي ، توجد أسرّة حديدية عليها حشايا ولكن العديد من السجناء الآخرين ينامون على الأرض . أما خدمات الاصحاح ، إن وجدت ، فهي سيئة للغاية: حفر مفتوحة تفيض بما فيها من براز قرب الزنزانات . أما توزيع المياه فصارم للغاية يسير وفق برنامج لا يسمح للسجناء ولا بحد يسير من النظافة الشخصية . وتمتلئ الزنزانات بالحشرات والطفيليات والجرذان .

١٣٦ - والطعام في السجون سيّىء جدا ويعتمد السجناء على ما يجلبه لهم الأقرباء من الطعام يوميا . أما الأوضاع الصحية فتهدد بالخطر . وحين زار الخبير السجن المركزي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ذكر للسلطات أن المكان في حالة قذرة وقال له ضابط الجيش المسؤول عن السجن بأن حاويات القمامة لم يجر تفريغها منذ ثلاثة أسابيع لتعطل الشاحنة . وكانت النفايات متروكة في أكوام في الفناء الأوسط للسجن تفوح منها الروائح الكريهة وتجذب أسرابا هائلة من الذباب الذي يملأ مختلف أنحاء السجن . وفي سجن سان مارك الذي زاره الخبير أيضا ، لا يوجد سرير واحد وينام كافة السجناء على الأرض .

هاء - القوات المسلحة

١٢٧ - تتألف القوات المسلحة من زهاء ٠٠٠ ٧ جندي . وتقوم عقيدتهم الاستبدادية على تاريخ طويل من السيطرة على مختلف مجالات الحياة في البلاد . فتاريخ هايتي السياسي هو سلسلة من الأنظمة الاستبدادية التي كان الزعماء العسكريون يمسكون فيها بكامل السلطة الفعلية . وقد طرأت تغيرات كبيرة على سلطة القوات المسلحة وعلى السمات الغالبة للعقيدة العسكرية ، إلا أنها لم تتقلص فعليا على مدى السنين . وحدثت بعض التغيرات خلال حكم الدوفالييه الذي امتد ٣٠ عاما . وفي عام ١٩٨٦ ، استولت القوات المسلحة على الحكم في البلاد . ونتيجة للضغط المحلي والدولي ، لوّحت بالتحرير السياسي إلا أنها بالطبع أفرزت خمسة انقلابات منذ ذلك التاريخ . فهي تدرك قوتها ومكان الصدارة الذي تحتله في اتخاذ القرارات السياسية الهامة: فتنصب الحكومات وتطردها .

١٢٨ - واستطاعت الحكومة المؤقتة برئاسة السيدة ترويو أن تبدأ عملية التحول الديمقراطي بدعم من بعض كبار الضباط بمن فيهم الجنرال هيرار ابراهام . وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس أرستيد يوم توليه الرئاسة أعلن عن اعادة تنظيم القوات المسلحة وعن تسريح عدد من الضباط في هيئة الأركان العامة . وحين استقال الجنرال ابراهام عين الرئيس أرستيد الجنرال راؤول سيدراس قائدا عاما للقوات المسلحة بالنيابة . وكان الجنرال سيدراس قد عمل رئيسا للجنة العسكرية المسؤولة عن حفظ القانون والنظام أثناء الانتخابات .

١٢٩ - ورغم تعيين مدنيين في منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ورغم الدور الذي لعبه البرلمان وبعض المؤسسات المدنية منذ ذلك الحين فإن الانقلاب وضع السلطة الحقيقية في أيدي العسكريين . وأتيحت للخبير فرصة التحدث في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى الجنرال راؤول سيدراس وضباط هيئة الأركان العامة . وكان واضحا من الحديث أن القيادة العليا هي التي تمارس السلطة الحقيقية: ففي مكتب الجنرال سيدراس وقع الرئيس أرستيد على استقالته ، ومن هذا المكتب ذاته تصدر تقريبا كافة التعليمات السياسية .

واو - الاصلاح الزراعي

١٣٠ - ثمة مشاكل خطيرة تتعلق بالأراضي وخاصة في اقليم أرتيبونيت حيث يتسم النزاع على الأراضي بالعلنية والعنف نظرا للافتقار الكامل لأية سجلات أو سندات ملكية . وكان كبار الملاك قد استولوا على معظم الأراضي عن طريق الشراء أو الإغارة أو السندات

المزورة أو عن طريق أخذها عنوة . ومن الواضح أن البلاد لم تتغلب على الصعوبات الكبيرة في هذا المجال بدليل مذبحة جيرفيه في باكوزيل الدنيا ، وصدامات سان أوان وباكوزيل العليا وجان ديني في أرتيبونيت الدنيا . وفي سان ميشيل دي لاتالاي ، وفي هضبة كاركا - كافاخال الوسطى وغيرها من الأماكن في البلد في عام ١٩٩١ . وهذه الصعوبات هي مصادر العنف الحقيقية بل وحتى المنازعات الدامية التي تدور بين المزارعين والملاك المتغيبين . وينحاز المفوض الحكومي في جميع الحالات تقريبا إلى الملاّك ، فيأمر قوات القانون والنظام بحماية مصالحهم ، ويتهم المزارعين بالاستيلاء على الأراضي . ويباح للملاّك تنظيم عصاباتهم الخاصة التي تهاجم المزارعين بمساعدة الجيش وتستولي على قطعانهم ومحاصيلهم وتضربهم وتعتقلهم وتحبسهم بل وتقتلهم لما تعثر عليهم في أراضي يعتبرها الملاّك ملكا لهم .

١٣١ - والمزارعون هم دائما ضحايا هذه الحالة على الرغم مما يحوزونه من سندات ملكية (إن وجدت) وعلى الرغم من قدراتهم وحقهم الاجتماعي في الحصول على أراضي يمكنهم العمل فيها بأمان . وتتخذ المنازعات القائمة في أرتيبونيت ثلاثة أشكال: فقد توجد مجموعتان من الملاّك ، مثلما هو الحال في بياتي - ديلوجي ، احداهما حضرية والأخرى ريفية ، تملك كل منهما سندات ملكية متساوية الحجية بصدد نفس الأرض ، غير أن الجهاز القضائي القائم في المدن يناصر تقليديا الملاّك الحضريين في مطالباتهم على حساب مطالبات الملاك الريفيين ؛ أو قد تتصل المسألة ، مثلما هو الحال في ليانكور أو سان - أوان (باكوزيل العليا) بحق ملكية مالك متغيب بحوزته سند ملكية يطعن بموجبه في الحيازة الفعلية لأسر المستأجرين التي تفلح الأرض منذ أكثر من مائة سنة ، على نحو ما تبينه الأدلة الموثقة ؛ أو يستظهر بسندات ملكية مشكوك في صحتها ، مثلما هو الحال في جان - ديني أو جيرفي للطعن ، بتواطؤ مع النظام العسكري/القضائي القائم في المدن وبدعم من "رؤساء الأقسام" ، في حيازة المزارعين تاريخيا للأرض وحيث لا يتيسر لهم سوى الاستشهاد بممارسات وعرف ثقافة قائمة على الكلمة الشفوية والتقاليد المجتمعية لتأكيد حقوقهم .

١٣٢ - وتزداد حدة هذه المظالم المرتكبة عبر السنوات على أيدي حكم الأقلية الهايتية التي تستخدم هياكل زراعية قمعية ضد المزارعين نتيجة للافتقار إلى سجل للأراضي . ويدعو دستور عام ١٩٨٧ إلى انشاء هيئة خاصة هي المعهد الوطني للاصلاح الزراعي من أجل اعادة هيكلة نظام حيازة الأراضي وتنفيذ الاصلاح الزراعي ليستفيد من ذلك من يفلح الأرض فعلا ، ولوضع حد أدنى وحد أقصى لحجم الوحدات الزراعية الأساسية . والدستور يقر ويضمن الملكية الخاصة ، غير أنه ينص كذلك على ألا يجوز حرمان الأشخاص من الحق في الملكية الا بقرار من محكمة عادية ، إلا في سياق الاصلاح الزراعي .

١٣٣ - إن ما يحصل حقا في هذه الحالة المأساوية هو نزاع مستمر نشأ وبقي ، بقدر ما يتعلق بملكية الأرض ، بسبب الأحكام المتضاربة الناشئة من ناحية عن وجود نظام قضائي مزدوج - أحدهما قائم في المدن والآخر ريفي - يشكل بصورة متزامنة أسس حقوق الملكية ، ومن الناحية الأخرى عن تقيد النظام القضائي الرسمي بصورة جامدة في عمله بما يمليه مكتب التسجيل القائم في المدن من معلومات تتصف بالمحاباة ، بدون مراعاة الممارسات الاجتماعية المتأصلة في ثقافة المزارعين وتقاليدهم .

زاي - الالتزامات الدولية

١٣٤ - كانت هايتي حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ طرفا فيما يلي من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ واتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها ؛ والاتفاقية الخاصة بالرق ؛ والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق ؛ واتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير ؛ والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين ؛ والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وهايتي طرف كذلك ، في اطار منظومة الدول الأمريكية ، في اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان .

١٣٥ - وكانت حكومة الرئيس أرستيد قد تعهدت بالتصديق بدون ابطاء على سائر الاتفاقات الدولية ذات الصلة . وتولى وزير الخارجية ابلاغ الخبير خلال الزيارة التي قام بها الخبير في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بأن التأخير في التصديق على الاتفاقات الأخرى ناجم عن عدم وجود هيئة يمكنها دراسة محتويات تلك الاتفاقات وتقديم المشورة إلى الحكومة . وتم في وقت لاحق ابلاغ الخبير بأن وتيرة عملية التصديق ستتسارع بفضل انشاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ .

حاء - الحواجز المؤسسية التي تعوق احترام حقوق الإنسان

١٣٦ - يكمن أول حاجز يعوق احترام ومراعاة حقوق الإنسان في هايتي في أوجه القصور التقليدية الموجودة في السلطة القضائية . ولن يتيسر منع تعديات عملاء الدولة في مجال حقوق الإنسان إلا لما يضمن وجود سلطة قضائية مستقلة وغير خاضعة لضغوط السلطة التنفيذية والجيش ومؤلفة من قضاة حقيقيين ، ولما يجري تحديث هياكل واجراءات القانون .

١٣٧ - وثمة حاجز ثان ظهر بصورة جلية للغاية خلال فترة حكم الرئيس أرستيد ، وهو حاجز ذو صبغة سياسية . فقد أبدت الحكومة رغبتها في النهوض بانشاء حركات على مستوى القاعدة الشعبية بهدف معلن هو الاستعاضة عن المؤسسات التقليدية المشاركة ، مثل الأحزاب السياسية وعموما المنظمات الوسيطة التي تضم جماعات المصالح المختلفة . وكانت هذه الرغبة الحكومية متعارضة مع الدستور والقوانين . ونشأت من ثم مجابهة علنية بين أنصار الديمقراطية التمثيلية وأتباع حركة لافالاس الذين يحبذون ما يسمى الديمقراطية "المباشرة" . وانتقص هذا الأمر من قوة الديمقراطية وحد من الحريات ووفاء الدولة بتعهداتها ازاء تعزيز واحترام حقوق الإنسان .

١٣٨ - ويقتضي الاهتمام الأساسي والمشروع بحماية وضمان حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الدستور والمحدد في الصكوك الدولية التي صادقت عليها هايتي ، أن يتم وضع وصياغة نظام عدالة متكامل يتصف بالتناسق ويشمل قوانين عصرية وقوة شرطة محترفة ومحاكم مستقلة وادارة سجون مدربة . ولكن الحالة الراهنة غنية عن البيان: فمهام الشرطة وادارة السجون منوطة بالقوات المسلحة ، والقوانين بالية والسلطة القضائية تابعة ومتخوفة .

خامسا - الجوانب الخاصة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩١

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الريفية

(أ) تطور الحالة فيما يتصل برؤساء الأقسام

١٣٩ - رؤساء الأقسام هم الأحفاد المباشرون لملاّك الأراضي ("Encomenderos") في زمن الفتح ولمفتشي الزراعة في عهد الاستعمار . واستمرت المؤسسة طوال تاريخ الجمهورية . وصكت عبارة "رؤساء الأقسام" في فترة احتلال البلد على أيدي الولايات المتحدة . واستخدم المحتل رؤساء الأقسام في السيطرة على السكان الريفيين الذين كان ينظر إليهم كمشاغبين . واستخدمهم نظام دوفالييه الى جانب جماعة "تونتون ماكوت" كوسيلة لقمع السكان الريفيين .

١٤٠ - وكما سلف بيانه يعيش معظم الهايتيين في المناطق الريفية: فهم يمثلون ما يتراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة من مجموع السكان . ويتولى رؤساء الأقسام ادارة القطاعات الريفية مباشرة ، وهم الممثلون الوحيدون للدولة في الريف . ويتولى رؤساء الأقسام مسؤولية حفظ النظام ، والاشراف على الأسواق ، وتحصيل الضرائب ومعالجة مشاكل تخصيص الأراضي وملكية الأرض . ويساعدهم معاون وأكثر ، وهم مسؤولون مباشرة أمام قائد المنطقة العسكرية . وهم يتجاوزون عادة صلاحياتهم ويفرضون رسوما ابتزازية مختلفة على السكان المدنيين الذين يفترض أن يتمتعوا بحمايتهم . ولهؤلاء الرؤساء قواتهم الخاصة . وتوزع وظائف رؤساء الأقسام أو مساعديهم عادة على أصدقاء وزملاء القادة العسكريين ، بل وتباع تلك الوظائف أو تعطى مقابل وعد بتقاسم ما يحصل عليه الرؤساء من مال وبضائع من المزارعين الموجودين في دائرة اختصاصهم .

١٤١ - وصدر خلال حكم الرئيس أرستيد قرار باقالة بعض رؤساء الأقسام والاستعاضة عنهم برجال شرطة محليين . وكان من المزمع كذلك أن تنقل سلطة الاشراف على رؤساء الأقسام من الجيش إلى وزارة العدل ، وأن تنصب مكانهم مجالس ادارية للأقسام المحلية . ولقي التغيير مقاومة كبيرة نظرا إلى تعارضه مع مصالح عميقة الجذور . وأكد الجنرال سيدراس ذاته ، خلال محادثته مع الخبير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، على أن مؤسسة رؤساء الأقسام ستظل جزءا من هيكل دولة هايتي .

(ب) المنازعات على الأراضي

١٤٢ - حصلت أهم المنازعات على الأراضي في عام ١٩٩١ في أرتيبونيت ، وهي منطقة ظلت تقليديا ساحة منازعات بين المزارعين والملاّك أو بين المزارعين ذاتهم . وكان رؤساء الأقسام متداخلين دائما في هذه الصدامات . وكانت المنازعات التي ترتبت عليها أخطر العواقب خلال العام على النحو التالي:

١٤٣ - المنازعات على الأراضي في بارك - شوفال (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١): وصلت في ذلك اليوم الى بارك - شوفال ، وهي احدى بلدات ايزيري في أرتيبونيت ، مجموعة من الجنود قادمة من غونافيس تحت قيادة ضابط يدعى رينو . وكانت مهمة الجنود نقض القرار الصادر في عام ١٩٥٣ لصالح شخص يدعى سالم عطية ضد ورثة الأرملة تيتار . وفي نفس الوقت ، قام بعض المدنيين المسلحين بالمناجل والعصي والمهاميز من مابو - لاغون وباس - تار بالاغارة على البلدة ونهبو البيوت واستولوا على الماشية لدى مغادرة المكان . وأصل الحادثة هو نزاع على أراضي متصل بملكية ٣٠٨ "مربعات" من الأرض كان سالم عطية قد اقتناها من ورثة الأرملة تيتار والمزارعين في المنطقة .

١٤٤ - مذبحة جيرفيه (١٧ و١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١): كانت جيرفيه ، وهي بلدة تضم ٣٠٠٠ نسمة وتقع في أرتيبونيت الدنيا ، مسرح نزاع أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٣ شخصا منهم مساعدان لرئيس القسم وموظف ريفي واختفاء ٨ أشخاص وحرق ٤٩٤ كوخا وقتل الماشية . وفر مئات السكان من المنطقة عقب هذه المعركة التي دارت بين مجموعتين من المزارعين تجدد بينهم نزاع قديم . ويبدو أن جنودا من ثكنة سان مارك المجاورة شاركوا في الاغتيالات . وطلب سكان المنطقة الى الحكومة ، عقب هذه الحادثة أن تلتمس حلا نهائيا لهذا المشكل .

١٤٥ - نزاع على الأراضي في ديزيل (٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩١): في ذلك اليوم قام رئيس القسم السابق جان - لاكوست ادوار في ديزيل ، وهي أول قسم محلي في بوتيت ريفيار في أرتيبونيت ، وبرفقته ٤٠ شخصا مسلحين بالمناجل والعصي والمهاميز ، بالاغارة على أملاك شخص يدعى ماكسيم سيسيرون وأرغموه على مغادرة المكان . وكانت السلطات غير راغبة في التدخل .

١٤٦ - منازعات أخرى على الأراضي: في يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ أطلق عدة جنود الرصاص فقتلوا شخصين في هوت شوفو قرب استار ؛ وفي يوم ٣١ حزيران/يونيه ، قتل مزارع في عراك حصل بين سكان قسمين مختلفين في بيتيت ريفيار في أرتيبونيت ؛ وبعد ذلك ببضعة أيام ، قتل شخصان في سان ميشال دي لاتالاي ؛ وفي يوم ٦ أيلول/سبتمبر ، تعرض في ديزيل شخص يدعى أوديلون ساجوس للضرب وأصيب بجروح على أيدي جماعة مسلحة بمناجل وعصي ومسدسات . وكان سبب الحوادث في كل حالة عراك على ملكية الأرض واستخدامها .

١٤٧ - وازاء المنازعات المتكررة من هذا القبيل ، بدأت حكومة الرئيس أرستيد تتخذ بعض التدابير . وحصل الخبير خلال الزيارة التي قام بها في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على معلومات عن نطاق تلك التدابير:

(أ) أنشئت لجنة للتحقيق في حالة المناطق الريفية ولاعداد مشروع قانون عن أمن الممتلكات والأشخاص في الريف ؛

(ب) أنشئت هيئة خاصة تحمل اسم المعهد الوطني للاصلاح الزراعي بهدف حل مشكل ملكية الأرض وعمل المزارعين ؛

(ج) أنشئت لجنة تتألف من رئيس الوزراء ووزراء الزراعة والاقتصاد والتجارة والصناعة والعدل للتصدي لمشكل الزراعة . وتمثلت المهمة المحددة للجنة في دراسة واقتراح حلول ليستتب السلام في المناطق الريفية وللتوصل إلى اتفاقات بشأن جمع وتوزيع الانتاج ؛

(د) أنشئت هيئة لتنمية وادي أرتيبونيت لحل مشاكل الانتاج وتخطيط تنمية المنطقة .

باء - انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الحضرية

١٤٨ - لم يتحقق في الواقع سوى تقدم ضئيل في مكافحة العنف خلال فترة حكم الرئيس أرستيد ، على الرغم من انطلاق عملية الديمقراطية في هايتي وعلى الرغم من وعود الرئيس أرستيد بضمان أمن المواطنين . وكان الناس حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الذي وقع فيه الانقلاب ، يهددون باستمرار بأخذ حقوقهم بأيديهم ، مما يمثل استهانة علنية بقوانين الدولة ومؤسساتها . ويمكن في الواقع التمييز بين ثلاثة أنواع من العنف وهي: أولا ، العنف المتصل بتجاوزات الشرطة (أي التجاوزات التي ترتكبها القوات المسلحة) التي بثت الرعب في المدن ؛ ثانيا ، العنف السياسي ، التلقائي أو المنظم عمدا الذي كان يشاهد في الشوارع والذي اتخذ شكل مظاهرات وتهديدات بالعقاب البدني أو حتى القتل "بالقلادة المطاطية" ، وإن ندر تنفيذ تلك التهديدات ؛ ثالثا ، الجرائم العادية التي ارتفع عددها ارتفاعا كبيرا ولا سيما في المدن .

١٤٩ - وتميزت الحالة في عام ١٩٩١ بأعمال اجرامية وعمليات اعتقال تعسفي وسرقات وسطو وغيرها من الجرائم . وحصلت بعض حالات نهب دكاكين صغيرة وتدمير مكاتب عامة وخاصة ، ولم تحرك السلطات ساكنا لوقف تلك العمليات . وسرقت البيوت في وضح النهار . وكانت النتيجة المؤسفة أن فقد الجمهور ثقته بالمؤسسات المكلفة بحمايته . وكان يصعب في معظم الحالات التمييز بين الفعل الاجرامي المحض الناجم عن الجوع أو الفقر أو الناجم عن السلوك العنيف للشرطة أو العصابات المسلحة ، والجرائم السياسية الحقيقية . غير أنه لم يمر يوم واحد بدون أن تحدث حالات اعتقالات تعسفية أو اغتيالات أو أعمال تخريب أو تهديدات موجهة ضد الأشخاص والممتلكات .

١٥٠ - وما من شك في أن التهديدات وأعمال العنف الموجهة ضد الشخصيات السياسية كانت تكتسي صبغة سياسية بارزة . ففي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وفي أثناء مناقشات الجمعية الوطنية التي أسست مؤخرا ، وجهت جماعات من الأفراد تهديدات لأعضاء البرلمان . وسب أفراد الجماعات وتهجموا بالقول على أعضاء مجلس الشيوخ غي بودري ، وجوليو لاروزيلياز ، وروبار دوبون ، وعلى النائبين سارج ليجي وفينو انسيلو بوجه خاص ، مهددينهم بالقتل "بشد الخناق" إذا لم يصوتوا لصالح اقتراحات السلطة التنفيذية . وفي ليلة ٧/٨ آب/أغسطس ، قامت عصابة مسلحة بتطويق بيت عضو مجلس الشيوخ تورناب ديلبي ، وهو أحد الناطقين باسم الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ، وهشمت شبابيك البيت بالحجارة وألحقت أضرارا بممتلكات أخرى يملكها العضو . وأكد ديلبي في اليوم التالي أن الهجمات التي تعرض لها ناجمة عن الاعلان عن استدعاء السيد رينيه بليغال ، رئيس الوزراء ، للمثول أمام البرلمان . كما اتهم المعتدون رئيس بلدية بور أو برانس ، السيد ايغانس بول وهو زعيم آخر من زعماء الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ، بأنه يرغب في زعزعة الحكومة وهددوه بالقتل "بالقلادة المطاطية" . وفي يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أي في اليوم الذي كان من المقرر أن يستدعي فيه مجلس النواب رئيس الوزراء للمثول أمامه ، عسكرت خارج البرلمان جماعة غوغاء صاخبة وكانت تلوّح باطارات مطاطية كناية عن التهديد بالقتل وهاجمت عضوين من البرلمان كانا في طريقهما لدخول مبنى البرلمان وأحدهما هو النائب لافرانس الذي مزّقت جماعة الغوغاء ثيابه . وكان لهذا العنف ضد السياسيين طابع الابتزاز . فقد هدّد النائبان بهدف تحييدهما ومنعهما من معارضة الحكومة . وأخرست المعارضة بهذه الطريقة ، فشوه هذا الأمر بدون شك العملية الديمقراطية .

جيم - التحقيقات التي طلبت لجنة حقوق الإنسان الى الحكومة اجراءها

١٥١ - ودعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، في القرارات المعتمدة في مختلف الاجتماعات ، حكومة هايتي إلى تعجيل التحقيقات في الأحداث ، واتخاذ التدابير القانونية المناسبة ومحاكمة المسؤولين عن المذابح الرئيسية ، ولا سيما المذابح التي ارتكبت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، و١٢ و١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، و٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وأنشأت حكومة هايتي لجنة للتحقيق في تلك الحالات وغيرها من حالات الانتهاكات العلنية لحقوق الإنسان المقترفة في هايتي منذ عام ١٩٨٦ ، وذلك بهدف طمأنة لجنة حقوق الإنسان والاستجابة لطلباتها . وكلفت لجنة التحقيق المنشأة بمهمة جمع الاحتجاجات والشكاوى المقدمة من الضحايا أو ممثليهم بصدد الجرائم والمخالفات المرتكبة في اثناء تلك الأحداث ، وتوحيد كافة المعلومات ، واستجواب الشهود

والضحايا ذاتهم ، وتقديم تقارير عن هذه المسائل بقصد معاقبة المسؤولين . وتألفت اللجنة من أعضاء مجلس الشيوخ أموس اندريه وديجان بيليزار من التحالف الوطني للديمقراطية والتقدم ؛ وجان روبير مارتينيز وايدي ت . دوبيتون من الجبهة الوطنية للتغيير والديمقراطية ؛ وفرنك ليونار من الحزب الوطني الزراعي والصناعي ؛ وجاك روني مودوتان من حركة الاصلاح الوطني ؛ وخوليو لافاديليار من اتحاد الديمقراطيين التقدميين الوطني ؛ وروبير أوبون من الحزب المسيحي الديمقراطي الهايتي ؛ ولوك فلورينور من حزب العمل الوطني . وتفيد المعلومات المتاحة بأن هذه اللجنة لم تكن قد أكملت تحقيقاتها في أي من هذه الأحداث قبل انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر .

دال - الشكاوى الفردية التي تلقاها الخبير خلال زيارته الى هايتي

١٥٣ - تلقى الخبير خلال زيارته لهايتي في أيلول/سبتمبر شكاوى عديدة بصدد انتهاكات حقوق الإنسان من أفراد أسر الضحايا أو من الضحايا ذاتهم مباشرة . وعلم الخبير بحالات أشخاص سجنوا تعسفا ، وبحالات مضايقة وتهديد وسوء معاملة بدنية وتعذيب . وتلقى الخبير بوجه خاص معلومات عن الحالات التالية:

(أ) قام معارضون سياسيون في ليلة ٧/٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، بنهب وحرق المسكن الذي يقيم به في بور أو برانس السيد هوبير دي رنسوري زعيم حركة الاصلاح الوطني ؛

(ب) اعتقل عسكريون السيد انطوان ازميري وعذبوه وروّعوا أفراد أسرته ؛

(ج) اشتكت زوجات بعض السجناء ، ومنهن فيرجيني سان - بيار ، من الظروف التي يتعرض لها أزواجهن في السجن بل ومن عدم تمكنهم من توكيل محامين للدفاع عنهم ؛

(د) في شهر آذار/مارس ١٩٩١ ، عذب ثلاثة شبان هم فيلستين وأوغوست ونيكسون على أيدي عسكريين ، ثم احتجزوا في ثكنة كينسكوف الواقعة جنوب شرقي بور أو برانس بدون ابلاغهم بسبب احتجازهم ؛

(هـ) في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قتلت دورية شرطة شابا رميا بالرصاص ثم عثر على رفاقه الأربعة قتلى .

ولما تلقى الخبير هذه المعلومات وهذه الشكاوى ، انتهز فرصة محادثاته مع الوزراء والقادة العسكريين لطلب اجراء ما يلزم من تحقيقات وتدابير في كل حالة .

سادسا - حالة عمال هايتي المبعدين من الجمهورية الدومينيكية

ألف - الخلفية

١٥٣ - هايتي ، بلد مكتظ بالسكان ويعاني من الفقر بسبب موارده الضئيلة والنادرة ، ومن هنا فهو بلد هجرة من عام ١٨٠٤ . وارتفعت الهجرة إلى الجمهورية الدومينيكية ارتفاعا كبيرا منذ عام ١٩٣٠ ، لما أصبحت الجمهورية الدومينيكية من منتجي السكر الرئيسيين . وكانت توجد حاجة إلى اليد العاملة الهايتية ، التي كانت رخيصة ، للقيام بالعمل الشاق المتمثل في قطع قصب السكر . وأبرمت في عام ١٩٣٥ معاهدة بين الحكومتين كمحاولة أولى لمراقبة حالة العمال الهايتيين . وكان حوالي ٦٠ ٠٠٠ هايتي يعملون فعلا آنذاك في الجمهورية الدومينيكية في مزارع قصب السكر . وعلى الرغم من انه كانت توجد دائما مشاكل متصلة بحالة الهايتيين ، فإن البلدان حاولا وضع تنظيم تعاقدي لتفادي تلك المشاكل . فالجمهورية الدومينيكية في حاجة قبل كل شيء إلى اليد العاملة الهايتية ، بينما يحتاج الهايتيون بدورهم إلى العمل من أجل البقاء .

باء - الحالة الراهنة

١٥٤ - يشارك آلاف الهايتيين حاليا في حصاد قصب السكر في الجمهورية الدومينيكية سنويا بموجب عقد مبرم مع المجلس الحكومي للسكر . وأشارت الأوضاع التي يعيش فيها الهايتيون وما يتعرضون له من معاملة احتجاجات شتى وعليه ، فقد أدرجت منظمة العمل الدولية الموضوع في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٣ . وتجاوز الاهتمام الدولي نطاق مسألة العمل في حد ذاتها . فقد صدرت عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان احتجاجات أو تقارير بصدد مشاركة قوات الجيش والشرطة في تجنيد العمال الزراعيين للعمل والتجاوزات التي ارتكبتها سلطات المجلس الحكومي للسكر خلال موسم حصاد قصب السكر وفي أوقات أخرى . ونظرت في المسألة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان . أما شعبة منظمة المراقبة الأهلية للامريكتين في منطقة البحر الكاريبي ، والائتلاف الوطني للاجئين الهايتيين ولجنة المحامين لمناصرة حقوق الإنسان ، فقد أدانت التجاوزات ونشرت بعضها تقارير بينت سوء معاملة الهايتيين وألقت المسؤولية على عاتق السلطات الدومينيكية . والتمست هذه المنظمات ، جنبا إلى جنب مع السلطات الكنسية اتخاذ تدابير دولية متضافرة لا تقتصر على الاحتجاج على تجاوزات المجلس الحكومي للسكر وسلبية الحكومة الدومينيكية بل يجب أن تستهدف أيضا المعاقبة على تلك التجاوزات بارسال احتجاجاتها إلى الأجهزة التنفيذية أو اللجان التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتقرر فيها السياسات التجارية والجمركية المتبعة ازاء المنتجات التصديرية الدومينيكية .

١٥٥ - وحمل هذا الضغط الدولي الحكومة الدومينيكية على اتخاذ بعض التدابير وأصدرت الحكومة من ثم في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ المرسوم التنفيذي رقم ٩٠/٤١٧ الذي يحدد بعض لوائح حقوق الإنسان في العمل لصالح العمال الهايتيين . ونتيجة لذلك ، مدت حكومة الولايات المتحدة لسنة أخرى سريان فوائد نظام الأفضليات المعمم ، باعتبار أن الحكومة الدومينيكية بصدد اتخاذ تدابير عملية لتحسين أوضاع عمال قطع قصب السكر .

١٥٦ - وظهر المشكل مرة أخرى في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ وسط أزمة اقتصادية وأزمة عمالة ، أثرتا على المجتمع الدومينيكي . وفي ١١ حزيران/يونيه ، احتجت منظمة المراقبة الأهلية للأمريكتين غير الحكومية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة بصدد انتهاكات حقوق الإنسان لعمال قطع قصب السكر من الهايتيين في الجمهورية الدومينيكية ، مع اشارة خاصة إلى نظام السخرة المفروض على الأطفال الهايتيين في مزارع المجلس الحكومي للسكر . ثم أفاد القس الانجيلي ادوين باراسيون (وهو مقيم منذ أمد بعيد في قرية قرب سان بيدرو دي ماكوريس) ، في جلسة استماع عقدت أمام مجلس النواب ، بأنه على الرغم من صدور المرسوم رقم ٩٠/٤١٧ ، فإن حالة عمال قطع قصب السكرلم تتغير ، وأن القاصرين ما زالوا يعملون في قطع القصب ، وان العديد منهم استجلبوا من هايتي بطرق غير شرعية أو بأساليب من قبيل عمليات الاتجار بالأشخاص ، وان "عصابات المعاصر" تحصل على ما يتراوح بين ١٠ دولارات و١٥ دولارا مقابل كل شاب يجند للعمل .

١٥٧ - ولم يكد يمضي يومان على توجيه هذه الاتهامات وعلى بث القناة التلفزيونية "ايه.بي.سي" في الولايات الأمريكية صورا عن الظروف المؤسفة التي يعيشها عمال قطع القصب من الهايتيين في مزارع السكر الدومينيكية حتى أصدر الرئيس بالاغوير المرسوم رقم ٩١/٣٣٣ المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ الذي أمر فيه بإعادة جميع العمال الهايتيين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة والذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة إلى وطنهم إذا لم تكن أوراق اقامتهم قانونية . وبدأت الحكومة الدومينيكية في ١٨ حزيران/يونيه عملية ابعاد جماعي للهايتيين . وعدد المبعدين غير معروف بصورة مؤكدة . وتبين التقديرات ان عدد المبعدين في اطار العملية التي قامت بها الحكومة الدومينيكية يبلغ ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ٢٥ شخص ، بينما يبلغ عدد "العائدين الطوعيين" (أي الهايتيون الذين فروا من الجمهورية الدومينيكية خوفا من الاعتقال أو سوء المعاملة) حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص .

١٥٨ - ولم تقتصر عمليات الابعاد أو الطرد على الهايتيين الذين كانوا يعملون في المزارع أو في صناعة السكر أو على من تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة أو على من تقل أعمارهم عن ١٦ سنة على نحو ما ذكر في المرسوم ، بل شملت جميع الهايتيين الذين لم تكن أوراق اقامتهم قانونية . وشملت كذلك المواطنين الدومينيكيين من أصل هايتي:

وهم "الآرايانوس" (المواطنون الدومينيكيون المولودون في الجمهورية الدومينيكية الذين يكون أحد والديهم مواطنا دومينيكيا) . والهايتيون الدومينيكيون (المواطنون الدومينيكيون المولودون في الأراضي الدومينيكية لوالدين هايتيين) . بل وطرد الاشخاص المولودون لأب وأم دومينيكيين في الأراضي الدومينيكية .

١٥٩ - وأفادت المعلومات الواردة خلال عمليات الابعاد بأن أعمالا تعسفية عديدة حصلت ضد الهايتيين وكذلك ضد المواطنين الدومينيكيين من أصل هايتي . وعينت الحكومة الدومينيكية في يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ الجنرال خوسي رامون موتا باولينو ، القائد السابق للشرطة الوطنية ، بوصفه مديرا عاما جديدا لعمليات الهجرة . وحصلت في اليوم التالي أول عملية لاعادة ٣٩ قاصر إلى وطنهم . وكان القاصرون قد جلبوا بذرائع زائفة وكانوا قد أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى هايتي . غير أنه حصلت فيما بعد عمليات اعتقال عشوائية وتعسفية تعرض لها ممن هم من أصل هايتي . وحصلت عمليات التطويق التي أجرتها الشرطة في مزارع السكر وفي الأحياء الفقيرة في المدن على حد سواء ، ولا سيما فيما يسمى هايتي الصغرى في سانتو دومينغو ، وهي موطن الكثير ممن هم من أصل هايتي .

١٦٠ - ويقوم موظفو الحكومة الدومينيكية ، ولا سيما الشرطة والجيش ، بإعتقال وجمع الهايتيين من جميع الأعمار والمهن ، باستخدام القوة والتهديد . ويسجن من يتقرر طردهم قبل نقلهم إلى الحدود حيث يتركون بلا شيء سوى ملابسهم التي يرتدونها . وتحصل الاعتقالات في الشوارع وفي الحقول وفي المزارع وفي أماكن البناء . ويضرب بعض الاشخاص وتساء معاملتهم عادة في الأماكن التي يعتقلون فيها قبل ابعادهم . ويجب على المبعدين ترك مقتنياتهم ومستحقاتهم (مقتنيات ضئيلة ومعاشات وأجور وغير ذلك) . وذكرت حالات أسر شتت أفرادها نتيجة لعمليات الطرد . ويطرد الأطفال بمفردهم وبدون علم الوالدين . وحمل رجال على مغادرة البلد بدون صحبة زوجاتهم وأطفالهم . وتدمر السلطات بانتظام الوثائق التي تثبت التمتع بالجنسية الدومينيكية (شهادات الميلاد ، وبطاقات الهوية ، وبطاقات الانتخاب) .

١٦١ - وقدمت الحكومة الدومينيكية عدة أسباب لعملية إعادة المواطنين الهايتيين إلى وطنهم جماعيا واجباريا:

(أ) إن عملية الاعادة إلى الوطن فعل سيادي من حيث ان كل دولة تتمتع بحق طرد أي أجنبي يوجد في اقليمها بصورة غير شرعية ؛

(ب) واقع "وجود الديمقراطية فعلا في هايتي" (والاشارة هي إلى حكومة الرئيس أرستيد قبل الانقلاب) ، ولا ترى الحكومة الدومينيكية من ثم أي سبب لاستقبال منفيين في اقليمها ؛

(ج) واقع وجود أزمة اقتصادية وقدر كبير من البطالة في الجمهورية الدومينيكية ، بحيث ان من واجب الحكومة الدومينيكية أن تراعي رفاه رعاياها في المقام الاول وغير ذلك من الاسباب .

وكل حجة من هذه الحجج قابلة للنقاش وهي متناقضة بأي حال من الاحوال مع المعايير الدولية والوطنية المعمول بها .

جيم - انتهاك المعايير الوطنية والدولية

١٦٢ - إن تصرف الحكومة الدومينيكية ينتهك صراحة في الأجل الطويل أحكام قوانينها ذاتها والاتفاقات الدولية التي وقعتها الدولة .

١٦٣ - وذلك التصرف ينتهك لدى النظر فيه قوانين داخلية: فهو ينتهك الدستور الدومينيكي الذي تنص المادة ١١ منه على أن يعتبر دومينيكيا كل من يولد في الجمهورية الدومينيكية ، باستثناء أطفال الدبلوماسيين أو من يتخذون من الجمهورية الدومينيكية نقطة مرور عابر . ونتيجة لذلك ، فإن الأطفال المولودين من أب هايتي أو أم هايتية في الأراضي الدومينيكية هم دومينيكيون ، ومن باب أولى إذا لم يكن الوالدان في حالة مرور عابر بل كانا يعيشان ويعملان في الجمهورية الدومينيكية . ويمثل طردهم أو اتلاف أو مصادرة الوثائق التي تثبت انهم من مواطني البلد تصرفات تخالف المبادئ الدستورية الناظمة للجنسية الدومينيكية . وتنتهك تلك التصرفات أيضا القانون المدني الدومينيكي الذي ينص على ألا تكون جنسية الوالدين عائقا أمام اكتساب الطفل الجنسية الدومينيكية . وتنص المادة ٧ من القانون المدني على أن جميع الأشخاص المولودين في اقليم الجمهورية هم دومينيكيون ، بغض النظر عن جنسية والديهم . وطرد الأشخاص المولودين على التراب الدومينيكي من البلد يحرمهم من جنسيتهم ، ويتنافى لذلك السبب مع القانون المدني الدومينيكي .

١٦٤ - وينتهك تصرف الحكومة الدومينيكية في المقام الثاني الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تعد الحكومة الدومينيكية طرفا فيها . ويشكل ابعاد الهايتيين جماعيا وطرد الدومينيكيين واتلاف بطاقات هويتهم أفعال انتهاك للمادة ٢٠ والفقرات ٥ و٦ و٩ من المادة ٢٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان . وينتهك شكل عمليات الطرد المادة ٨(١) من الاتفاقية التي تنص بوضوح على ان الضمانات القانونية لا تسري على الاتهامات بموجب القانون الجنائي فحسب ، بل انها تسري كذلك على تحديد الحقوق والواجبات أيا كانت طبيعتها . ويلزم هذا الحكم الجمهورية الدومينيكية واجب النظر في الحالات الفردية للمتهمين بانتهاك قوانين الهجرة وتمكينهم من حق تقديم دفاعهم في جلسة استماع رسمية . وينتهك تصرف الحكومة الدومينيكية بنفس الطريقة

المادة ٢٥ من الاتفاقية بسبب الضغط المستخدم لتنفيذ عمليات الابعاد ، علما بأن المتضررين من العمليات يحرمون من أي سبل للانتصاف القانوني لتحديد ما إذا كان يحق لهم البقاء في البلد أم لا .

١٦٥ - وينتهك تصرف الحكومة الدومينيكية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الجمهورية الدومينيكية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ . وكل التدابير التي اتخذتها الحكومة ، ولا سيما الحرمان من الجنسية وعمليات الابعاد الجماعية التعسفية بالفقرة ١ من المادة ٢ والفقرة ٤ من المادة ١٢ والمادة ١٣ ، وبالخصوص المادة ٢٤ التي تنص على حق كل طفل في اكتساب جنسية . كما أن عدم الاعتراف بالأطفال المولودين في اقليم الجمهورية الدومينيكية بوصفهم مواطنين دومينيكيين ، حتى وإن كانوا من والدين هايتيين ، وحرمانهم من الجنسية عن طريق الطرد من البلد يمثل انتهاكا لتلك المادة .

١٦٦ - وينتهك تصرف الحكومة الدومينيكية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادقت عليها الجمهورية الدومينيكية في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٣ . وتشكل التصرفات التمييزية الطابع التي أمرت الحكومة الدومينيكية بارتكابها والتي نفذتها القوات المسلحة والشرطة وسائر العملاء ضد المبعدين انتهاكا للفقرة ١(أ) و(ب) من المادة ٢ من الاتفاقية . ومن المعروف حق المعرفة ان المرسوم اثار موجة من العنف الموجه ضد الهايتيين وشكلا من أشكال كراهية الأجانب . وقد اطلع الخبير بذاته على الصحافة وشاهد على التلفزيون وعلى ملصقات في الشوارع علامات كراهية الأجانب والتمييز . ولم تقم الحكومة الدومينيكية بادانة تلك الأفعال .

١٦٧ - وينتهك تصرف الحكومة اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الحكومة الدومينيكية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . كما تشكل التدابير التي اتخذتها الحكومة الدومينيكية لحرمان الأطفال من الجنسية وفصلهم عن والديهم انتهاكا خطيرا لحق الطفل على نحو ما ورد بيانه في المادتين ٨ و٩ من الاتفاقية .

دال - الجهود المبذولة لايجاد حل للمشكلة

١٦٨ - كان على حكومة الرئيس أرستيد نتيجة لعمليات الابعاد الجماعي التعسفية المذكورة أن تواجه مشاكل عديدة تتعلق باستقبال المبعدين وايوائهم وتسجيلهم وتحديد هوياتهم وادماجهم اجتماعيا . واتخذت الحكومة عدة تدابير في محاولتها لحل المشكل . وبدأت الحكومة في المقام الأول تجري مفاوضات دبلوماسية مع الهيئات الدولية ، وطلبت التحقيق في الالتزامات الدولية الملقاة على عاتق الجمهورية الدومينيكية ورصدها .

وحاولت الحكومة كذلك الدخول في مناقشات مع الحكومة الدومينيكية بهدف اجراء مفاوضات تهدف إلى ضمان حقوق العمال الهايتيين بينما كانت تلتمس على الصعيد الوطني تعاون الجماعات التجارية والاتحادات الخاصة لتحقيق الاندماج التدريجي للعائدين إلى الوطن .

١٦٩ - وفي يوم ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أرسل وزير خارجية هايتي رسالة إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في بور أو برانس يطلب إليه فيها النظر في امكانية توفير المساعدة الاقتصادية لحالات الطوارئ لتلبية الاحتياجات الضرورية الناجمة عن استقبال المبعدين وإعادة ادماجهم في المجتمع .

١٧٠ - وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أجرى عضوان في حكومة الرئيس أرستيد هما ماري - ميشيل راي وزيرة الاقتصاد والمالية ، ورينو برناردان وزير التخطيط والتعاون الخارجي والخدمة المدنية . مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان في جنيف لابلاغهما بالحالة ولطلب بذل مساعيهما الحميدة للتغلب على الأزمة . كما طلب الوزيران تقديم مساعدة طارئة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الابعاد .

١٧١ - وقامت السيدة ميرتا سليستين بزيارة سانتو دومينغو يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ الهدف منها هو التماس حلول للمشكل ، وتحادثت مع السيد رافائيل البوركيرك وزير العمل في الجمهورية الدومينيكية . وأسفرت المفاوضات التي جرت عن طريق المساعي الحميدة لمكتب العمل الدولي عن وقف تدابير الابعاد لمدة شهر ؛ وتعيين وتشغيل لجنة فنية ، بمساعدة استشارية من مكتب العمل الدولي لدراسة إعادة الهايتيين إلى وطنهم على نحو يكفل احترام حقوق الإنسان لهم ، أخيرا تثبت الطرفين من هوية المبعدين بهدف تحديد ما إذا كانوا مهاجرين غير شرعيين أم لا . وختاما ، قامت حكومة الرئيس أرستيد من أجل تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بمسألة المبعدين بإنشاء هيئة تنفيذية تحمل تسمية لجنة العائدين المشتركة بين المؤسسات بهدف دراسة الحالة وتلبية احتياجات العائدين وضمان ادماجهم في المجتمع من جديد .

١٧٢ - ولما حصل الانقلاب في ٢٩ أيلول/سبتمبر ، توقفت فيما يبدو عمليات العودة إلى الوطن ، ولم يحظ مشكل العائدين بأي عناية أخرى .

سابعا - الاستنتاجات

١٧٣ - رجت لجنة حقوق الإنسان من الخبير ، في القرار ١٩٩١/٧٧ ، أن يتابع تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي من أجل المساهمة في وضع التدابير الكفيلة بأن تساهم في التحسينات اللازمة ، وان يقدم تقريرا عن تنفيذ ولايته إلى اللجنة في دورتها الثامنة والاربعين .

١٧٤ - ومن المعروف أن هايتي شهدت خلال عام ١٩٩١ ثلاث حكومات مختلفة وهي: الحكومة المؤقتة التي ترأستها السيدة ارتا باسكال ترويو ، والتي دامت حتى ٧ شباط/فبراير لما سلمت السلطة إلى الرئيس المنتخب بموجب انتخابات ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛ والحكومة الدستورية التي ترأسها جان - برتران أرستيد والتي دامت حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وحكومة الأمر الواقع التي انبثقت عن انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ، والتي ما زال مصيرها غير مؤكد نظرا إلى انه متوقف على المفاوضات السياسية الجارية . وتقلبت حالة حقوق الإنسان في ظل الحكومات الثلاث مثلما ورد بيانه في الجزء الرئيسي من التقرير . ومن الصعب للغاية التوصل إلى استنتاجات نهائية ودقيقة في هذه المرحلة التي تتميز فيها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالغموض . ويجب نتيجة لذلك اعتبار الاستنتاجات المبينة أدناه بوصفها استنتاجات مؤقتة . وهي على النحو التالي:

(أ) إن رد الفعل الشعبي الذي أحبط محاولة الانقلاب التي قادها روجيه لافونتان يومي ٦ و٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ دليل على عزم شعب هايتي على الدفاع عن أمانيه التي أعرب عنها في انتخابات ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛

(ب) ان نقل السلطة من الحكومة المؤقتة التي ترأستها السيدة ترويو إلى الحكومة الدستورية التي انتخبها شعب هايتي برئاسة جان - برتران أرستيد حدث تاريخي لم يسبق له مثيل في هايتي ؛

(ج) ان الاسلوب الذي اعتمدته حكومة الرئيس أرستيد وربما انعدام خبرته السياسية وضعاه في موقف صعب كانت نتيجته قيام مجابهة علنية مع مصادر سلطة أخرى هي الاحزاب السياسية والبرلمان والقوات المسلحة ومؤسسات البلد الاخرى . وقد تجاوز نزوع الرئيس أرستيد إلى الحكم عن طريق الديمقراطية المباشرة طبيعة ومبادئ دستور عام ١٩٨٧ الذي اقسم الرئيس أن يحترمه وأن ينفذه ؛

(د) خلال فترة حكم الرئيس ، أرستيد اعتمدت بعض التدابير وأعلن عن سياسات عامة تهدف إلى تحسين الحالة المؤسسية والعملية لحقوق الإنسان في هايتي: انشاء لجان حقوق الإنسان في البرلمان ، وتقديم مشاريع قوانين عن تنظيم الشرطة والغاء نظام رؤساء الاقسام ، وتحقيق اللامركزية والاصلاح الزراعي . وأعلن عن عدد من السياسات الاجتماعية وكذلك عن اجراء تحقيقات فيما ارتكب سابقا من انتهاكات حقوق الإنسان . وأعلن عن اتخاذ تدابير لحماية المؤسسات وإعداد برامج طوارئ لمساعدة

الهايتيين المبعدين من الجمهورية الدومينيكية . وأعلن الرئيس عن نيته التصديق على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان . وأعد مشروع لحل مشاكل العنف في الريف ، ولا سيما مسألة ملكية الأراضي وحيازتها ، وقدم طلب إلى الوكالات الدولية لتوفر المساعدة التقنية من أجل تحسين اقامة العدل وبالخصوص على صعيدي القضاء والسجون . غير ان العقبات الرئيسية القائمة أمام التمتع بحقوق الإنسان لم يقض عليها فعلا في ظل حكومته: فقد ظل النظام القضائي عاجزا ، واستمر نظام السجون في التدهور ؛ وتواصل العنف التقليدي في المناطق الريفية بما يسفر عنه من قتلى وانعدام أمن وتدمير الممتلكات ؛ وتضاعف العنف في المناطق الحضرية ؛ ولم يوجد أي حل لمشكل تولي القوات المسلحة مهام الشرطة ؛ ولم يقض عمليا على مؤسسة رؤساء الأقسام ، ولم يحرز أي تقدم في التحقيقات في المذابح الرئيسية المرتكبة في المناطق الريفية والحضرية أو في تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة . وبعبارة أخرى ، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في هذا الصدد على الرغم من نية الحكومة المعلنة لتحقيق تغير وتقدم هامين في ذلك الشأن .

(هـ) ولعل أكبر وجه قصور عانت منه حكومة الرئيس أرستيد في مجال حقوق الإنسان يكمن بالذات في تغيير الحكومة وفهمها لسير النظام الديمقراطي . فالعنف الجماعي يؤدي إلى ارتكاب أعمال غير متزنة وحتى إلى ارتكاب جرائم غير معقولة . وحرية الفكر وتوجيه النقد وتصرف الشخص وفقا لأفكاره وآرائه الخاصة هي حقوق إنسان أساسية لا يجوز تعليقها إلا في ظروف محددة من ظروف الطوارئ أو الخطر ؛

(و) وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أثناء الأحداث التي جرت في ٣٠/٢٩ أيلول/سبتمبر وفيما بعد في فترة حكم حكومة الأمر الواقع ، وزادت الحالة تفاقما . وتكاد تحصل انتهاكات الحقوق الأساسية يوميا في اطار مناخ الرعب السائد . وترد تقارير منتظمة عن الاضطهاد والمضايقة والاعتقال بدون محاكمة قانونية والتعذيب ، وفي إختفاء أشخاص واغتيالهم . ويحصل هذا في عاصمة هايتي وفي المدن والقرى الداخلية على حد سواء . ووردت تقارير تفيد بأن الدوريات العسكرية والدوريات المدنية التي تستأجرها القوات المسلحة تقوم على حد سواء باطلاق النار في الشوارع على المتظاهرين الحقيقيين أو المحتملين ، ولا سيما عند حلول الظلام في أفقر الأحياء ؛ وتهدد الدوريات السكان وتطوق الكنائس وتحول دون قيام خدمات الطوارئ باجلاء الجرحى ، وتطلق النار على المدنيين كجزء من خطة تهدف إلى توقي المظاهرات عن طريق القمع الوقائي . واضطر العديد من الناس إلى اللجوء إلى مناطق ريفية بسبب مناخ انعدام الأمن والرعب السائد في العاصمة . ويقدر ان ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص فروا من بور أو برانس والتمسوا الملاذ في الريف . وحاول العديد من غيرهم من الأشخاص الفرار من البلد إلى الخارج في زوارق صغيرة . ولا تتوافر أرقام موثوق بها عن عدد القتلى والجرحى الناجم عما ارتكبه الجيش من تدابير قمعية ، وذلك على الرغم مما تبذله منظمات حقوق الإنسان لتحديد ذلك العدد . وتشير تقديرات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى ان عدد القتلى بلغ في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١ ٥٠٠ قتيل . وأفيد بوجود قبور جماعية . وحصلت كذلك حالات اعتقال غير مشروع عديدة

كان من ضحاياها الرئيسيين الموظفون المدنيون والاداريون في حكومة الرئيس أرستيد ، والزعماء السياسيون والنقابيون ، والصحفيون ، والمدرسون ، والفنانون والطلبة . وقبض بدون أمر قبض على عدد كبير وإن كان غير محدد من الاشخاص في اطار التدابير القمعية في الأحياء الفقيرة في بور أو برانس وفي مدن أخرى . وقدمت كذلك شكاوى بصدد حالات تعذيب السجناء وسوء معاملتهم . وأفيد بأن بعض أساليب التعذيب المستخدمة في السجون وفي مراكز الاستجواب تسببت في الحاق أضرار جسدية وعقلية خطيرة بالضحايا . وفتش العديد من الاشخاص بدون أمر تفتيش واقتحمت بيوتهم بصورة غير شرعية . وتقترف هذه الجريمة ضد أي شخص يشتبه في مساندته للرئيس أرستيد ، وبالخصوص القساوسة والراهبات . ولا تزال معظم المحطات الاذاعية الخاصة متوقفة عن البث ، وتوقفت غيرها من المحطات وكذلك المحطات التلفزيونية عن بث الأخبار بسبب الخوف وبسبب ما صدر عن الجيش من تهديدات ضدها . ولم تكن تعمل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ سوى ثلاث محطات اذاعية من المحطات التسع العاملة في بور أو برانس أي الاذاعة الوطنية وهي اذاعة تملكها الحكومة ، واذاعة تروبيك واذاعة غالاكسي . وتوقفت عن البث جميع المحطات الاذاعية القائمة في كاب هايسيان وجريمي بسبب ما تعرضت له من تهديدات وهجمات . ودمرت المعدات في بعض المحطات أو ألحقت بها أضرار كبيرة ؛ وصودرت البطاقات الصحفية لبعض الصحفيين ، واعتقل صحفيون آخرون ، بمن فيهم ميشي سولي من اذاعة غالاكسي ، وجان - روبير فيليب وهو مساهم سابق في الاذاعة الوطنية ومراسل اذاعة صوت أمريكا ، وفيرنان بالان من اذاعة سولي الذي ما زال مكان اعتقاله مجهولا . وتوقفت الصحافة المستقلة عن العمل تقريبا بسبب التهديدات التي تعرض لها الصحفيون . وقمعت محاولات قام بها الطلبة والاساتذة وسائر منظمات القواعد الشعبية والنقابات لتنظيم مظاهرات لدعم الرئيس أرستيد . وتشتت أي مظاهرة ويعقبها تفتيش البيوت واعتقالات ومعاقبة جسدية . وتحافظ الحكومة من ثم على سلم ظاهري في الشوارع ، وهو سلم ناجم بدون شك عن الخوف الذي بث في نفوس السكان ؛

(ز) يتوقف مستقبل حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي على عدد من العوامل وهي: ايجاد حل للأزمة السياسية الناجمة عن انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ، وهو حل تتوقف عليه بدوره شرعية الحكومة والاعتراف بها وطنيا ودوليا ؛ ايجاد حلول للمشاكل المؤسسية مثل عدم كفاءة اقامة العدل وعدم وجود قوة شرطة منفصلة عن القوات المسلحة ، وتحديث التشريع المدني والجنائي ، والاستعاضة عن المؤسسات البالية مثل رؤساء الاقسام بسلطات شرعية متشبعة بسلطة ديمقراطية وبمهمة ديمقراطية ؛ وتطوير ثقافة ديمقراطية في جميع قطاعات مجتمع هايتي وايجاد الحلول لاكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حدة مثل الانتاج ، والعمالة ، والغذاء ، وتثقيف العاملين في الخدمات ، والنقل ، والصحة والمرافق الصحية . وتواجه حقوق الإنسان في الوقت الراهن جميع هذه العقبات ، وهو ما يعرقل بدوره تطوير المؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي والحرية .

ثامنا - التوصيات

١٧٥ - يرغب الخبير في تقديم التوصيات التالية إلى اللجنة:

(أ) في حين ترحب اللجنة بقيام أول حكومة مدنية ودستورية منتخبة بموجب انتخابات شعبية عامة ، فإنه ينبغي لها أن تعرب عن أسفها وادانتها لانقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر الذي أطاح بحكومة الرئيس جان - برتران أرستيد الدستورية ؛

(ب) ينبغي للجنة أن تواصل بحث ورصد حالة حقوق الإنسان في هايتي بغية تسجيل الانتهاكات وادانتها ، ومطالبة الحكومة بالامتثال لالتزاماتها الدولية والدستورية ، وتقديم المساعدة على حل المشاكل الحادة التي تؤثر على حقوق الإنسان ، وابلاغ الحكومات ومختلف أجهزة الأمم المتحدة بحالة حقوق الإنسان في هايتي ؛

(ج) ينبغي للجنة أن تطالب صراحة حكومة هايتي بالامتثال للالتزامات التي تعهدت بها هايتي لما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسائر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ؛

(د) ينبغي للجنة أن تطلب إلى حكومة هايتي الوفاء بوعودها لتنفيذ البرامج المعلنة بهدف تحسين اتاحة العدل ونظام السجون ، وتحديث التشريع المدني والجنائي ، وفصل الشرطة عن القوات المسلحة ، والتحقيق في الجرائم التي اقترفتها السلطات بما ينتهك حقوق الإنسان ، وتنفيذ دستور ١٩٨٧ بالكامل والاستعادة التامة لدولة سيادة القانون التي أطاح بها انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر ؛

(هـ) ينبغي للجنة أن تطلب إلى الوكالات الدولية امداد هايتي ، متى تسمح الظروف الوطنية والدولية ، بما يلزم من مساعدة تقنية ومالية لتطوير المؤسسات والبرامج التي يرتبط بها تحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي ؛

(و) في ضوء حالة حقوق الإنسان الخطيرة والبالغة الصعوبة في هايتي ، المبينة أسبابها وتطوراتها المتعددة الجوانب في متن التقرير ، فإنه ينبغي للجنة أن تقرر تعيين مقرر خاص لدراسة حالة حقوق الإنسان في هايتي وتقديم تقارير دورية عنها إلى اللجنة ؛

(ز) ينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يقوم ، بطلب من الحكومة ومتى سمحت الظروف الوطنية والدولية . بتزويد هايتي باخصائي في مجال حقوق الإنسان يكون مقره الدائم مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بور أو برانس بغية متابعة حالة حقوق الإنسان في هايتي ، وضمان التنسيق مع المقرر الخاص وتنسيق ما قد يوفره مركز حقوق الإنسان من مساعدة إلى هايتي ؛ والحث على التصديق على المعاهدات الرئيسية المبرمة في مجال حقوق الإنسان والتي ما زالت هايتي غير منضمة إليها ، وتقديم المشورة إلى السلطات عن التدابير الرامية إلى اقامة مؤسسات وطنية مستقلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في هايتي .

١٧٦ - وهذه التوصيات يقدمها الخبير في اطار الولاية التي أسندتها إليه اللجنة ، والخبير على يقين من ضرورة مواصلة رصد الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدقة في هايتي التي كانت ، حتى وقت اتمام هذا التقرير وعلى الرغم من الجهود المبذولة ، ولا سيما جهود منظومة البلدان الامريكية ، لا تزال الحالة السياسية مضطربة فيها ، مع ما يترتب على ذلك من خطر على حقوق الإنسان والحريات الاساسية لشعب هايتي .

- - - - -